UN WATER
22 مارس
2015 اليوم العالمي للمياه
المياه والتنمية المستدامة

سلطة المياه الفلسطينية
PALESTINIAN WATER AUTHORITY

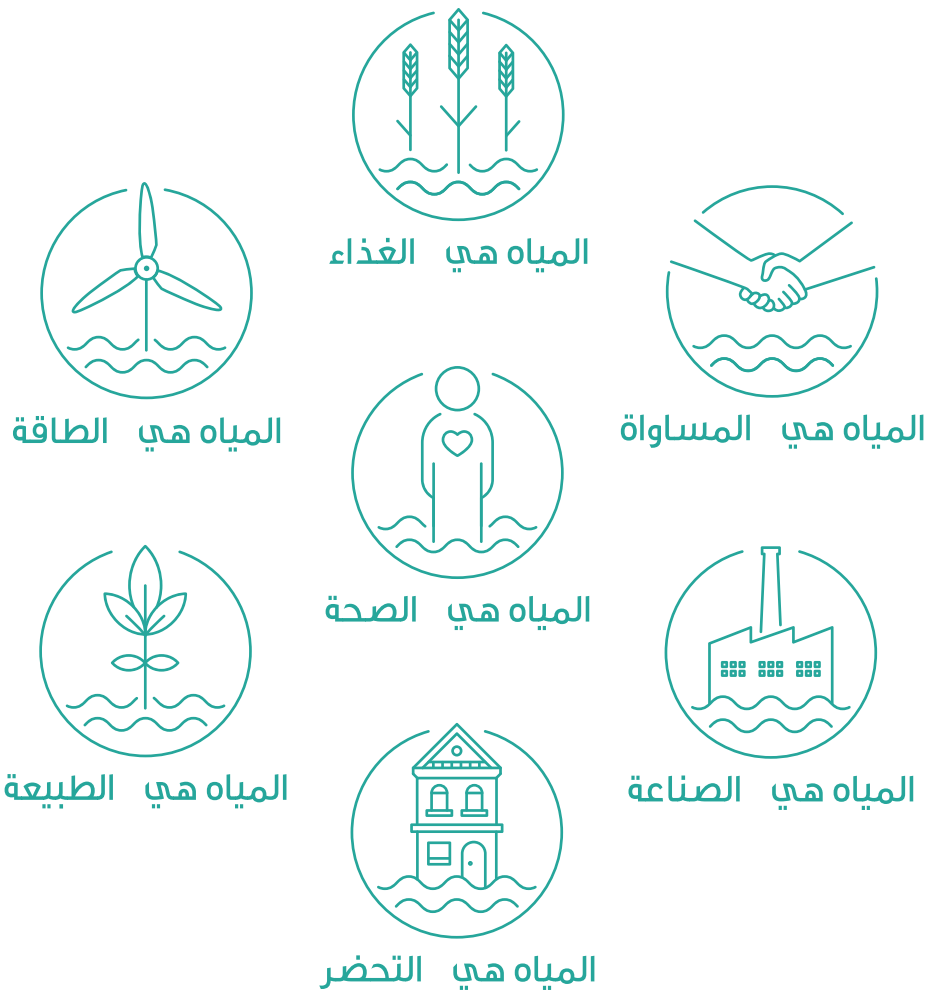

كتيب عن يوم المياه العالمي في فلسطين

آذار 2015

بدعم من

التعاون
الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by
giz
Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

unicef

UN
DP
Empowered lives.
Resilient nations

water is food
المياه هي الغذاء
water is health
المياه هي الصحة
water is equality
المياه هي المساواة
water is energy
المياه هي الطاقة
water is industry
المياه هي الصناعة
water is nature
المياه هي الطبيعة
water is urbanization
المياه هي التحضر
water is energy
المياه هي الطاقة
water is industry
المياه هي الصناعة
water is urbanization
المياه هي التحضر
water is equality
المياه هي المساواة
water is food
المياه هي الغذاء
water is health
المياه هي الصحة
water is energy
المياه هي الطاقة
water is nature
المياه هي الطبيعة
water is equality
المياه هي المساواة

كلمة رئيس مجلس الوزراء:

(ألقاها الأمين العام لمجلس الوزراء معالي الأخ علي أبو دياك)

معالي رئيس سُلطة المياه الأخ مازن غنيم،
الأخواتُ والإخوة، أصحاب المعالي والسعادة والعطوفة،
السيدات والسادة، الحضورُ الكريم،

بدايةً، اسمحوا لي أن أنقلَ لَكُم جميعاً تحياتِ سيادة الرئيس الأخ محمود عباس، وتثمينه للجهود الحيوية التي تبذلونَها، كُلٌ من موقعِهِ، للارتقاءِ بواقعِ المياه وضمانِ وصولِ خدماتِنا إلى كُل التجمعات. وتَجتمعُ اليوم في مُناسبة هامةٍ تَحتفلُ بها شعوبُ العالم، إلا أنها في فِلسطين تَحملُ أهميةً خاصةً واستثنائيةً، فالاحتفالُ بيوم المياه العالميّ يأتي، كما في كُل عام، وبلادُنا تَشهدُ أزمةً مائيةً خانقةً، فإسرائيل تُحْكِم احتلالَها وسَيطرتَها على أحواضِنا الجوفيةِ ومَصادرِنا المائية، إذ تُسيطرُ على حوالي 90% مِنها، وتُعرقلُ جُهودَنا في تنفيذِ مشاريع تطويرِ وإعادةِ تأهيلِ البُنية التحتية للمياه والصَرف الصِحيّ. وفي الوقتِ الذي يَصلُ فيهِ متوسطُ نصيبِ المستوطن الإسرائيليّ من استخدام المياه في الأحواضِ المائيةِ الجبلية في الضفةِ الغربيةِ إلى أعلى بسبع مرات تقريباً مما هوَ متاح للفلسطينيّ، نُحْرَمُ نَحنُ من التمتعِ بأرضِنا ومواردِها، ونُمنَعُ من الوصولِ إلى مَصادرِنا من المياه، سيما في حوض نهر الأردن، وتقلُّ حصةُ الفلسطينيّ، خاصةً في غزة والأغوار، عن المُعدلِ الذي توصي بِهِ مُنظمةُ الصحةِ العالميةِ، وذلك رُغم العددِ الكبير من المشاريع التي نفذناها لتأهيل الآبار والخطوط الناقلة والشبكات الداخلية؛ لضمانِ الاستفادةِ من الطاقةِ القُصوى للمصادر المائيةِ المُتاحة.

إنَّ كارثةً مائيةً حقيقيةً تتهددُ قطاعَ غزة الذي يَقطنهُ حَوالي مليون وثمانمائة ألف نسمة، إذ يُعاني، بالإضافةِ إلى شُحّ المياه ومحدوديتِها، من ازديادِ نسبِ ملوحتِها وتلوثِها، حيثُ إن 97% من مياه الشرب فيهِ مالحة وغير صالحة للاستخدام الآدميّ، كما يُعاني الحوض الساحليّ الذي يقعُ تحتَه من الاستنزافِ الكبيرِ والجائر، الأمر الذي أدى إلى هُبوطِهِ وتداخُلِ مياه البحر وتَسرُّب مياه الصرف الصِحيّ إليهِ، ممّا يُنذرُ بانهيار هذا الحوض في حال لَم تتضافر الجُهودُ لحمايتِهِ وإصلاحِهِ، لهذا فقد بلورت الحكومة برنامجاً مُتكاملاً وشاملاً نسعى من خلالِهِ إلى وقف التدهور في واقع المياه في غزة، وإدارة الأزمةِ المائيةِ واحتوائِها.

لقد أكدنا دَوماً أن برنامجَ عَمل الحكومة يهدفُ في جوهرِهِ إلى تعزيزِ صمودِ أبناءِ شعبِنا وتنميةِ قُدرتِهم على البقاءِ ومواجهةِ الاحتلالِ الإسرائيليّ وإرهابِ مستوطنيهِ، ولهذا فقد سعينا، بكل الإمكانيات المُتاحة، لدعمِ وتنفيذ مشاريعِ البُنية التحتيةِ في المُحافظات الشماليةِ والجنوبيةِ على حَد سواء، وهناكَ ثلاثةُ مشاريع استراتيجية نُنفّذها في قطاعِ غزة، وبقيمةٍ إجماليةٍ تتجاوزُ الـ 250 مليون دولار، وهي: مشروع بيت لاهيا، والمرحلة الأولى لتأهيل محطة الشيخ عجلين، كما تمّ توقيعُ اتفاقيةِ مَحطة خان يونس لإعادة استخدام المياه المُعالَجة لشحنِ المياه الجوفية ولاستخدامات الري. وفي قطاع الصرف الصحيّ، تَمّت إقامةُ مَحطات مياه مُعالجة استراتيجية، سيكونُ لَها أثرٌ كبيرٌ في تحسينِ الظروف الصحيةِ والبيئية في المناطق التي يُعاني المواطنونَ فيها من تَدفُّق المياه العادمة إلى أراضيهم وتلويثِها، هذا بالإضافة إلى المشاريعِ الطارئةِ التي نُفذتْ وسَتنفَّذُ لإعادةِ إعمارِ ما دمّره العدوان الإسرائيليّ الظالم في غَزة، ولتطويرِ شبكات الصرف الصحيّ وإعادةِ تأهيل منشآت المياه وتطويرِ عملِها.

الأعزاءُ جَميعاً،

لقد ارتكزَ عَملُنا في النهوض بقطاعِ المياه والصرف الصحيّ، وبالرغم من العراقيل والمعيقات الإسرائيلية، إلى

تطويرِ وزيادةِ مصادر المياه وتنفيذ مشاريع تأهيل وإصلاح البُنيةِ التحتية لهذا القطاع الحيويّ والهام، بالاعتمادِ على الإدارة الرشيدة لِما هو متاح من موارد، وتكثيفِ الجهود لمواجهة مشكلة تلوث المياه، خاصةً في غزة، هذا بالإضافةِ إلى جُهد دبلوماسيّ حثيثٍ تُمارسُهُ قيادتُنا الوَطنية لِحَشد الدعمِ والتأييد الدوليين لاستردادِ حُقوقِنا المائية وإلزامِ إسرائيل برفعِ الحِصار عن قطاع غزة فوراً، وتمكين مؤسساتِنا من القيامِ بمسؤولياتِها لتنفيذِ برامجَ إعادةِ اعمارِهِ، وتوفير الاحتياجات والخدماتِ الأساسيةِ لأبناء شعبنا فيه، وفي مُقدمتها خدماتُ المياه والصرف الصحيّ.

الحضورُ الكريم،

إذا كانت المياه لشُعوبِ الأرض هيَ عصب الحياة، فهيَ لِفلسطين عماد التنميةِ الوَطنية التي نحشدُ لَها كُلَّ طاقاتِنا، وهي الحَجرُ الأساسِ لدولتِنا المَنشودة لضمان قُدرتِها على النمو والتطورِ والبقاءِ أيضاً. ولهذا، فقد حَرِصَ سيادةُ الرئيس الأخ محمود عباس على توقيعِ معُاهدة الاستخدامات غير الملاحية للمياه العابرة للحدود؛ لضمانِ حماية واسترداد حقوقِنا المائية. فالمياه، في مُطلق الأحوال، هي حقٌّ إنسانيٌّ وطبيعيٌ وعادلٌ لنا وللأجيال القادمة، ويجب أن تُحَيَّد عن أيةِ نِزاعاتٍ أو صِراعات.

أؤكدُ لَكُم جميعاً أنَ استردادَ وحِمايةَ حُقوقِنا المائية يَحتلان أولويةً قُصوى في أجندة قيادتنا الوطنية، وستستمرُ الحُكومةُ في بذلِ كُلِّ جُهدٍ مُمكنٍ، وستنفذُ المزيد من مشاريع التنمية ودَعم الصمود، لِنصل بخدماتِنا إلى كُل شبرٍ من أرضِنا، سيما المناطق المُهمشة والمُتضررة من الجِدار والاستيطان، لإعمالِ حقِّ أبناء شعبنا جميعهم في الحصول على خدمات الصرف الصحيّ، وعلى مياه شُربٍ وفيرةٍ وآمنة. هذه مسؤوليتُنا، وهوَ أقلُّ الواجبِ تجاه شَعبِنا الصامدِ المُرابطِ على أرضِه.

واسمحوا لي في نهاية كلمتي أن أشكُرَ الدول والجهات المانحة التي لم تدخر جُهداً، وَوفرت الدعمَ والأموالَ اللازمةِ للنهوضِ بقطاعِ المياه والصرف الصحيّ، وتحسينِ ظروفِ حياة أبناء شعبنا. كما أتوجهُ من سُلطة المياه بكُلِ التقدير على الجُهد الوَطنيّ الهام، الذي تبذلهُ لإدارةِ مصادر المياه واستغلالِها وضمان الاستخدام الأمثل لها.

بُوركت جُهودُكم الخَيّرة،
شُكراً لَكم والسلامُ عليكُم ورحمةُ الله وبركاتُه

كلمة رئيس سلطة المياه:

دولـة الدكتور رامـــي الحمد الله، رئيس الوزراء، حفظه الله
أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة،
السّادةُ مُمثلي الدُّول المانحة والدّاعمة لقطاع المياه والصرف الصحي الأفاضل،
الإخوةُ ممثلي قطاع المياه في فلسطين،
الحضورُ الكريم، كُلٌّ باسمهِ ولقبِه،

يقولُ الله في مُحكَم التّنزيل: «وجَعلنا منَ الماءِ كُلَّ شيءٍ حَيّ».

تعتبرالميـــاه، أيُّها السيّداتُ والسّادة، مِن أهمِّ العناصرَ الأساسيّة اللازمة لاستمرار الحياة على سطح الأرض، وقد جعل الله سبحانه هذهِ النّعمةَ أساسَ الخَلق لجميع الكائناتِ الحيّة.

فخلال المسيرة الإنسانية الطويلة على هذا الكوكب، كان للمياه دورٌ مهمٌّ في ظهورِ الحضارات وتقدُّمها، وذلك من خلال استقطاب الأفراد والجماعات لإقامة التجمُّعـــات السكّانية بالقربِ منَ الموارِدِ المائيـــةِ الطبيعيـــة. وفي بلادنا فلسطين، وعَبرَ مرِّ العصور، لعبتِ المياهُ دوراً تاريخياً في إرساء قواعد الحياة والبناء لكافة أطياف المجتمع الفلسطيني قاطبة، الأمر الذي ساعدَ الفلسطينيين في الحفاظِ على دَيمومَتِهم وبقائِهم، بما يشملُ تقاليدَهُم وعاداتِهم التي رَسَخَت في أرضهم كما ترسخُ جذورُ أشجارِ الزيتون.

الحضور الكريم،

في 22 آذار من كلِّ عام، يُحيي العالمُ اليومَ العالميَّ للمياه، الذي تمَّ اعتمادهُ من الجمعيةِ العامة للأُممِ المُتَّحدة من خلالِ القرار رقم (47 / 193) في كانون الأول عام 1992 باعتبارهِ يوماً عالمياً.

وفـــي كُلِّ عـــام، يَحملُ يومُ المياه العالمي شِعاراً مُعيَّناً، وهذا العام شِعارُنـــا هـــو «المياه والتنمية المستدامة»، الذي يهدفُ إلى تعزيزِ الموارِدِ المائيّة والخدماتِ المُرتبطةِ بها، بما يَشملُ خَفضَ الفقر والنُّمو الاقتصادي وتوفير الأمن الغذائي، فضلاً عن صحةِ الإنسانِ والبيئة. وإضافةً إلى ذلك، مطلوبٌ من المُختصّين إيجاد وسائل فاعلة تُتيحُ تأمينَ الانتفاع بالمياهِ والطاقةِ بكميّاتٍ كافيةٍ ونوعيّةٍ جيّدة وبِشَكلٍ مُستدام، وإدارة ما هو مُتاح بكفاءة وعدالة.

ونحنُ كفلسطينيّـــن، نُحيي هذا العام يوم المياه العالمي وما زِلنا نُعاني من وَيلاتِ الاحتلالِ الإسرائيليّ، حيثُ لا يزالُ إلى يَومِنا هذا يُمعِنُ في سرقةِ الأرضِ ونهبِ كافّةِ المصادرِ المائيةِ الفلسطينية، وحِرماننا من استغلال مواردنا المائية، أو حتّى من الوصولِ إليها.

أيُعقلُ، أيّها السّـــادة، أن يستهلكَ المواطـــنُ الفلسطيني ما مُعدّلُـــه (50 إلى 80 لتراً) في اليوم، في حين يستهلك الإسرائيلي أكثر من (400 لتر) في اليوم؟! هذا مع الإشارةِ إلى أنَّ المُستوطن الغاصب لأرضنا يَستهلك ما بين (500- 800 لتر) يومياً.

أيُعقلُ أن يُحرَمَ المواطنُ الفلسطينيّ منَ الوصولِ إلى مِياهه، وهي على بُعد أمتارٍ من بيتهِ أو تحتَ أرضِه، في

حين أنّ الاحتلال يُعطي لنفسهِ الحَقَّ بِأن يصلَ إلى تلك المصادر واستخدامها وتوصيلها إلى الغاصبِ المُحتل الجاثمِ فوقَ أرضنا، ليس ليشربَ فَحسب، وإنما أيضاً ليزرَعَ أرضاً ليست أرضَه، أو ليُقيم مشاريع استيطانية واقتصادية وغير ذلك؟ وكلُّ توسّع استيطاني يكون على حساب حصة المياه الفلسطينية.

أيُعقل أن يَقِفَ المُزارعُ الفلسطيني أمامَ أرضِهِ التي تَستَنجِدُهُ نقطةَ ماءٍ تروي عَطشها، في حين، وعلى بُعدِ أمتارٍ مِنه، ترى الأراضي الزراعية المُغتصبة من المستوطنين تُروَى بآلاف الأمتار المُكعَّبة من المياه؟

أيُّها السادة، أدعوكم إلى زيارةِ أيِّ موقعٍ في أرضنا، وسَترونَ ذلكَ بأُمِّ أَعيُنِكُم.

أيُعقَلُ أن لا يجدَ الفِلسطينيُّ ما يَسدُّ فيه رمَقه سِوى بعضٍ من مياهٍ تَقتَرِبُ فيها دَرجةُ المُلوحة من مياهِ البحر، أو مياهٍ بجميعِ الألوان والرّوائح نتيجة التَّلوث؟

أيُّها السادة، أدعوكم إلى زيارةِ قطاعِ غزة، وسَترونَ ذلكَ بأُمِّ أَعيُنِكُم.

هل يُعقل أن يُدمِّرَ الاحتلالُ ما بنيناهُ من خزّاناتٍ للمياه بعد توافقٍ بيننا، بزعمِ أنها تُشكّل خطراً أمنياً؟!

هل منَ المعقولِ أن نقفَ على بُعدِ أمتارٍ من نهرٍ كانَ يُعتبر شريانَ الحياة في الأغوار ولا يُمكننا الوصولُ إليه ولا حتى استخدامَ قطرةِ ماءٍ منه، وقد أصبحَ الآنَ سيلاً مُلوّثاً من مُخلّفاتِ المستوطنات؟ أيُعقلُ أن نرى البحرَ الذي كُتِب عليه الموتُ لمرّة، وهو يموتُ أمامنا كلَّ يومٍ ألفَ مرّة، ونرى ينابيعَهُ تتدفقُ إليه دونَ حقّ استخدامها والوصول إليها؟

أدعوكُم إلى زيارةِ نهرِ الأردن والبحر الميّت، وسَترون ذلك بِأُمِّ أَعيُنِكُم.

الحضور الكريم،

على الرَّغمِ من هذهِ الصّورة القاتمة، فإنّنا- مُتسلّحين بإرادةِ شعبِنا أولاً، وقيادتهِ السياسية ثانياً، ودعمِ المجتمع الدوليِّ ثالثاً- خُضنا وما زلنا نخوضُ معركةَ إعادةِ البناء وتطويرِ البنية التحتية والمؤسسية لقطاعِ المياه والصرف الصحي.

والحقائق على الأرض تُثبتُ للقاصي والدّاني أن عزيمةَ شعبِنا لَم ولَن تَنكسر.

إذا عُدنا بالذاكرة عشرين عاماً إلى الوراء، نجدُ أنه، عند تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، كان عدد التجمعات غيرِ المخدومة بشبكات وأنظمة مياه الشرب يزيد على 386 تجمعاً، والآن تقلّصت إلى ما دون الخمسين تجمعاً، يقع مُعظَمُها في مناطق تمَّ تَصنيفُها مناطق (ج).

رُبَّما كان آخرها الانتهاء من مشروع «النظام المائي لقرى جنوب شرق نابلس» الذي افتتحهُ دولة رئيس الوزراء قبل ثلاثة أيام، أي في 3/22 يوم المياه العالمي، ويخدم ما لا يقلّ عن أربعين ألف مواطن.

وصحيحٌ أننا بذلنا وما زِلنا نبذلُ جهوداً في إعادةِ تأهيلِ أنظمةِ الشرب للعديدِ من التَّجمّعات السُّكانية، تلك الجهود التي ساعدت في تقليل الفاقد من المياه للاستفادة من كلِّ نُقطةِ مياهٍ يَتمُّ توفيرها.

وصحيحٌ أننا قُمنا وما زلنا نعملُ على تطويرِ أنظمة خدمات مياه الصّرف الصّحي ومعالجتها، التي كانت شِبهَ معدومة قَبلَ إنشاءِ السلطة، وكان آخرها إنشاء محطّة نابلس الغربية ومحطّة أريحا، كما هي الحال في رام الله.

كلُّ ذلك يأتي بالتوازي معَ ما نقومُ به من إعادةِ تأهيلٍ لأنظمة الصّرف الصحي، كمشروع شمال غزة وخان يونس والشيخ عجلين، من خلال العديدِ من المُموّلين وأصدقاء الشعب الفلسطيني.

وصحيحٌ أيضاً أنّنا عملنا، وما زِلنا نعمل، على إعادةِ هيكلةِ قطاع المياه من حيث إعادة تطوير القوانين والأنظمة والتشريعات، وأيضاً الإطار المُؤسسي للقطاع ضمن رؤيةٍ تنموية بِبُعدها الوطني، تَعملُ على فصلِ المهام والمسؤوليات ما بين التخطيط والتنظيم للقطاع ومُزوِّدي الخدمات والعلاقة بينهم.

وبهدفِ تمكينِ تلك المؤسّسات من أخذِ دورها في إدارةِ وتطويرِ خدمات تزويد المياه والصرف الصحي بكفاءة عالية، نواصل العمل على بناء القدرات الفنية والإدارية للعاملين في القطاع المائي.

وفي الوقتِ الذي نعملُ فيه لإعادة إعمار ما خلّفتهُ آلةُ الحربِ الإسرائيلية على قطاع غزة، نَذُقُّ ناقوسَ خطرِ الوضعِ الكارثيّ المائيّ في القطاع.

وبالرَّغم مما نقومُ به حالياً من توفيرِ مياهٍ مُحلاّةٍ عبرَ إنشاءَ مَحطّات التّحلية الصّغيرة، وبِقُدرة إنتاجية تتراوح بين (5000 إلى 20,000 متر مكعّب في اليوم)، فإنَّ الحلَّ الأمثل لمشكلةِ المياه في قطاع غزة هو إنشاءُ محطّة التّحلية المركزية التي تُعتَبر أهمَّ مشروعٍ استراتيجيّ نطمحُ ونعملُ على تذليلِ العقباتِ لإنجازه، وأيضاً من خلالِ توفيرِ التمويل اللّازم لتنفيذِ بعض المشاريع الحيوية، كمشروعِ تحسين مياه الشُّرب في غزة.

كما أنّنا نَنتَهِجُ اليوم التخطيط الاستراتيجي كإطارٍ للإدارةِ المُتكاملة لقطاعِ المياه الفلسطيني، حيثُ إنّنا شارفنا على الانتهاء من الخُطّة الاستراتيجية لسلطة المياه للسنوات الثلاث المقبلة، وكذلك استناداً إلى الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه حتى العام 2032، فإننا بدأنا العمل لإعداد الخطة الاستراتيجية لقطاع المياه للسنوات الخمس المقبلة.

ختاماً،

نُؤكِّد أننا، بالرغم مما ذكرناهُ عن الوضعِ المائيِّ الصّعب في فلسطين، مُتفائلونَ دوماً ما دام لدينا أصدقاء

داعمون لتَوجُّهاتِنا وللخطّةِ الاستراتيجية، وذلك تأكيداً منا على السّيرِ في إطار شعارنا لهذا العام «المياه والتنمية المستدامة».

السيدات والسادة،

قَبل أن أُنهي كَلِمتي، أودُّ أن أتوجَّهَ بالشُّكرِ الجزيل لكلِّ الذين يَقِفونَ معنا، ويدفعون من أموالِ ضرائب شُعوبِهم لِمُساعدتِنا والوقوف معنا في معركةِ تطويرِ قطاع المياه والصرفِ الصحي.

لكلِّ هؤلاء نقول: أنتم معنا، ونحن لم ولن ننسى ذلك، فأنتم تُرسِّخونَ قواعدَ وأُسُس الدّولةِ الفلسطينيّةِ معنا، وتَجعلونَ حُلمَ أطفالِنا في مستقبلٍ واعدٍ أقربَ إلى الحقيقة.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أتقدّم بالتهنئة لكل العاملين في قطاع المياه، وبالشكر الجزيل على الجهود الجبّارة التي يبذلونها، بالرّغم من الإجراءات والتعقيدات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي عليهم، وعلى حرصهم على العمل من أجل استمرار تقديم هذه الخدمة لأبناء شعبهم.

كما أودُّ أن أتقدّم لكم بجزيل الشكر على تلبيتكم دعوتنا وحضوركم معنا، كما أخصّ بالشكر كل من ساهم في التحضيرات لإنجاح هذا اليوم، والمشاركين في حلقات النقاش، و (GIZ,UNDP,UNICEF) لتمويلها هذه الفعالية.

فشُكراً لكُم ألفَ شُكر
والسّلامُ عليكم ورحمةُ الله وبركاته

المقدمة:

كان الماء، ولا يزال، عصب الحياة. وقد ازدادت أهمية الماء في أيامنا الحاضرة أكثر من أي وقت مضى؛ فنحن نستعمل الماء في كل نواحي حياتنا، واحتياجُنا للماء في زيادة مستمرة.

ويُنَظَّم احتفال اليوم العالمي للمياه سنوياً في 22 آذار/ مارس كوسيلةٍ لجذب الانتباه إلى أهمية المياه، والدعوة إلى الإدارة المستدامة لموارد المياه، ويتم فيه تسليط الضوء سنوياً على جانب معين من قضايا المياه.

لقد حُدِّد اليوم العالمي للاحتفال بالمياه بتوصيةٍ قُدمت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد استجابت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعيين يوم 22 آذار/ مارس 1993 بوصفه اليوم العالمي الأول للمياه، حيث دعت الجمعية العامة في ذلك القرار الدول إلى تكريس هذا اليوم، حسب مقتضى الحال في السياق الوطني، لأنشطةٍ ملموسةٍ من قبيل زيادة الوعي.

وتشكل احتفالات دولة فلسطين باليوم العالمي للمياه في آذار 2015، التي تندرج تحت موضوع «تنمية المياه المستدامة»، فرصةً لعرض التحديات المطروحة فيما يتعلق بهذا الخصوص، وذلك لتعزيز حق الحصول على المياه، والتقليل من كميات إهدارها، ووضع سياسات ذكية تتيح لجميع المستخدِمين الانتفاع بحصة عادلة منها.

وتأتي هذه الاحتفالات في عامٍ لا تزال فلسطين تعاني فيه ويلات الاحتلال بسبب السيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية الفلسطينية، والحِرمان من استغلالها أو حتّى الوصولِ إليها، حيث تفاقمت الأزمة المائية التي يعاني منها الفرد الفلسطيني.

وقد نظمت سلطة المياه الفلسطينية حفلاً بهذه المناسبة في 25 آذار في مدينة رام الله تحت رعاية دولة رئيس الوزراء، حضره أكثر من 500 شخص معظمهم من فلسطين، إضافةً إلى بعض المشاركين الدوليين.

وتم افتتاح الحفل بكلمة رئيس سلطة المياه م. مازن غنيم، الذي أكد أهمية تعزيزِ الموارِدِ المائيّة والخدماتِ المُرتبطةِ بها، بما يَشملُ خَفضَ الفقر والنُّمو الاقتصادي وتوفير الأمن الغذائي، فضلاً عن صحةِ الإنسانِ والبيئة، متوجهاً للمختصين بضرورة إيجادَ وسائل فاعلة تُتيحُ تأمينَ الانتفاع بالمياهِ والطاقةِ بكميّاتٍ كافيةٍ ونوعيّةٍ جيّدة وبِشَكلٍ مُستدام، وإدارة ما هو متاح بكفاءة وعدالة تنتهج التخطيط الاستراتيجي كإطار.

من جانبه، تحدث في الحفل السيد علي أبو دياك، أمين عام مجلس الوزراء، نيابةً عن دولة رئيس الوزراء، مشيراً

إلى أن يوم المياه في فلسطين يحمل أهمية خاصة واستثنائية؛ لأنه يأتي في ظل أزمة مائية خانقة بسبب تحكم الاحتلال الإسرائيلي بالمصادر المائية، وعرقلته تنفيذ مشاريع تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، إضافة إلى الكارثة المائية التي تهدد قطاع غزة.

وتضمن الاحتفال، إضافة إلى الافتتاح، تخصيص ثلاث جلسات نقاش، تعلقت الأولى بالآثار المترتبة على انضمام فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية، والثانية ركزت على الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، في حين تناولت الأخيرة دور الحوكمة الرشيدة. وقد خرجت جلسات النقاش بمجموعة من التوصيات، أهمها:

- الاطلاع على تجربة قطاع الطاقة والاستفادة منها في قطاع المياه.
- ضرورة أن تتضمن الاستراتيجية القطاعية آلية واضحة لتخفيف ديون الدولة.
- دور مجلس المياه في ترتيب الأدوار وتدريب العاملين لإدارة فاعلة.
- التركيز على أهمية تفعيل القانون الدولي.
- أهمية زيادة الموازنة المخصصة لقطاع المياه والبيئة.
- خطة عمل واضحة، توضح الخطوات التي ينبغي أن تقوم بها دولة فلسطين بانضمامها لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية؛ للاستفادة من مياه نهر الأردن والأحواض المشتركة.

واشتمل الاحتفال، أيضاً، على معرض ضم عدداً من المشاركين من: وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والجامعات، والجهات المانحة، ومقدمي الخدمات، وسلطة المياه الفلسطينية، حيث خُصصت لكلٍّ منهم زاوية لعرض المطبوعات والتقارير والمنشورات الخاصة بهم.

ويتضمن هذا الكتيّب ملخصاً للأنشطة التي تمّت في الاحتفال الرسمي لليوم العالمي للمياه 2015 في فلسطين، بما في ذلك نتائج وتوصيات جلسات النقاش الخاصة بالتنمية المستدامة.

وبمناسبة إصدارهذا الكتيب، فإن سلطة المياه تعرب عن امتنانها لكل من شارك في هذا الحدث الخاص، سواء في الافتتاح أو في جلسات النقاش أو في المعرض، إضافة إلى الجهات التي قامت بتمويل الفعاليات: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، اليونيسف (UNICEF)، الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GIZ).

جلسات النقاش:

تم عقد ثلاث جلسات نقاش متوازية تتعلق بعدة محاور تحت عنوان "تنمية المياه المستدامة"، فكانت الجلسة الأولى عن الآثار المترتبة على انضمام فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية، والجلسة الثانية عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، في حين تناولت الأخيرة دور الحوكمة الرشيدة.

وقد أغنى المتحدثون من خلال مداخلاتهم، والمشاركون من خلال تفاعلهم، جلسات النقاش الثلاث التي جاءت على النحو التالي:

1. الآثار المترتبة على انضمام فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية

الأعضاء:

د. عمر عوض الله، وزارة الخارجية- متحدث

م. نتاشا كامي، وحدة دعم المفاوضات- متحدثة

د. عنان الجيوسي، جامعة النجاح- متحدث

م. ديب عبد الغفور، سلطة المياه الفلسطينية- متحدث

د. شداد العتيلي، ممثلاً عن د. صائب عريقات، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس دائرة شؤون المفاوضات- رئيس حلقة النقاش.

م. معتز العبادي، سلطة المياه الفلسطينية- مقرر حلقة النقاش.

افتُتحت الجلسة بمداخلة من الدكتور شداد العتيلي، حيث تطرق إلى توقيع الرئيس محمود عباس صكوك الانضمام إلى 20 وثيقة ومعاهدة دولية، بما فيها النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، في 31كانون الأول/ ديسمبر 2014، إضافة إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الأربع في مجالات البيئة والمياه التي وقع الرئيس صكوك انضمام دولة فلسطين إليها، والأبعاد المعنوية المترتبة عليها، حيث إن المجتمع الدولي

ووسائل الإعلام الدولية كانا ولا يزالان يركزان على انضمام دولة فلسطين إلى اتفاقية روما المتعلقة بالانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، الأمر الذي أدى إلى عدم إعطاء الاتفاقيات والمعاهدات الأُخرى التي انضمت إليها دولة فلسطين الاهتمام المطلوب.

وأكد شداد أهمية هذه الخطوة التي قام بها الرئيس، كما ثمن العمل الدؤوب لفريق دائرة شؤون المفاوضات ووزارة الخارجية وسلطتي المياه والبيئة لإدراج هذه الاتفاقيات الأربع المهمة ضمن قائمة الاتفاقيات العشرين التي تم التوقيع عليها، وهو ما يشكل تطوراً بارزاً ومهماً في قضايا بيئية ومائية حساسة جداً، عدا كون ذلك يتماشى مع أحكام المادة 33 من القانون الأساسي المعدل (2003) الذي يؤكد أن **«التمتع ببيئة نظيفة ومتوازنة هو حق من حقوق الإنسان. حفظ وحماية البيئة الفلسطينية من التلوث من أجل أجيال الحاضر والمستقبل هو واجب وطني»** إضافة إلى قضية المياه والحق الإنساني فيها.

وتم عرض الاتفاقيات الأربع المتعلقة بالبيئة والمياه، التي جرى التوقيع عليها، كمدخل لبدء النقاش، وهي:

- الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي، وتوقيع بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية.
- معاهدة بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها.
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.

وناقشت هذه الجلسة التأثار المترتبة على انضمام فلسطين إلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وتم خلالها الإجابة عن الأسئلة التالية:

- **كيف يساهم الانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية في بناء الدولة؟**
- **كيف تشكل الاتفاقية إطاراً لتحصيص عادل ومنصف لحوض نهر الأردن؟**
- **ماهي الحصص الناجمة عن التحصيص المنصف والعادل بناءً على المبادئ التي تنص عليها؟**
- **كيف سيساعد الحصول على حقوق المياه في حوض نهر الأردن في تنفيذ استراتيجية القطاع؟**

وتم شرح معاهدة الأمم المتحدة للعام 1997 المتعلقة باستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، التي صادق الرئيس عليها وكان قد وعد في المنتدى العالمي الخامس للمياه، الذي عقد في إسطنبول، بالانضمام إليها بمجرد الاعتراف بفلسطين في الأمم المتحدة كدولة.

يُشار إلى أن المعاهدة بمسودتها للعام 1997 تم تبنيها من أكثر من 100 دولة، وفُتحت للتوقيع في أيار/ مايو 1997.

الموضوع الفرعي الأول: كيف يمكن لانضمام دولة فلسطين إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المساهمة في عملية بناء الدولة؟

قدم الدكتور عمر عوض الله رئيس دائرة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصه في وزارة الخارجية الفلسطينية، مداخلته حيث أشار إلى أن بناء الدولة هو إنشاء مؤسسات حكومية جديدة وتقوية الموجود منها، وصولاً إلى

بناء الدولة المعاصرة التي تعتبر أهم دعائم المجتمع الدولي، لأن الحكومات الضعيفة وغير المستقرة تشكل خطراً على المجتمع الدولي.

وأكد أن تجربة دولة فلسطين في الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لم تأتِ كقفزة في الهواء، بل جاءت بناء على استراتيجية وضعتها وزارة الخارجية، وحددت هذه الاستراتيجية الهدف، من دون إغفال أن الهدف كان سياسياً، وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، واستخدام أدوات ومؤسسات القانون الدولي للتخلص من الاحتلال، بما في ذلك العمل على الجانب الداخلي، وما تؤمّنه هذه الاتفاقيات والمؤسسات من بناء المؤسسة الفلسطينية وتقويتها، نحو بناء الدولة الفلسطينية الحديثة القوية المتسقة مع القانون الدولي، التي تحافظ على كرامة المواطن الفلسطيني، الذي تعرض لمحاولات إسرائيلية لانتهاك حقوقه وامتهان كرامته، ومن هنا كانت أُولى الاتفاقيات التي انضمت إليها فلسطين اتفاقيات حقوق الإنسان، واعتماد آليات المساءلة والانتصاف.

كما شدد على أنه إذا كانت قدرة الدول وشخصيات القانون الدولي في صياغة علاقات ثنائية ومتعددة، والقدرة على الالتزام وتنفيذ هذه الدول لالتزاماتها بناء على الاتفاقيات التعاقدية، الثنائية والمتعددة، تعتبر عاملاً لقياس الدولة ودورها في المجتمع الدولي، فإن دولة فلسطين ومنذ العام 2011 وضعت نفسها مع الدول الأعضاء في اليونسكو في خانة واحدة، وذلك بعد حصولها على عضوية اليونسكو، وتوقيعها على مجموعة من الاتفاقيات الخاصة بمنظمة اليونسكو، وتغيير الوضع القانوني لفلسطين بعد نوفمبر 2012 على المستويين الدولي والقانوني.

وأعاد عوض الله التأكيد على أن الاتفاقيات أسست لمرحلة جديدة في التاريخ الفلسطيني السياسي المعاصر، «وجميع هذه الخطوات المدروسة جاءت ضمن استراتيجية قصيرة وبعيدة المدى، لخدمة الأهداف الوطنية الفلسطينية، المتمثلة في ترسيخ الشخصية القانونية وتجسيد دولة فلسطين وإنهاء الاحتلال ومساءلته، وذلك أساس بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، والمتسقة مع القانون الدولي، التي تعمل على تطوير مكوناتها ومؤسساتها، وتشجيع التنمية من خلال الالتزام مع دول المجتمع الدولي بالمعايير العالمية للتنمية، والتنمية المستدامة، رغم أن ذلك يخلق تحدياً واضحاً لنا كدولة تحت الاحتلال».

وأوضح أن الاتفاقيات الدولية كانت بالنتيجة تهدف الى تجسيد السيادة الفلسطينية، بما فيها السيادة على الموارد الطبيعية والحدود، مشيراً إلى أن هناك لجنة وزارية لمتابعة الانضمام للاتفاقيات وتجسيدها ولعمل ما يلزم من أجل مواءمة القوانين لتتماشى مع الاتفاقيات الدولية.

وأشار عوض الله إلى اتفاقية اليونسكو حول حماية التراث الثقافي والإنساني، وأن انضمام دولة فلسطين لهذه الاتفاقية أدى إلى تسجيل مدينة بيت لحم ضمن قائمة المدن التراثية العالمية.

وتطرق إلى هيئة المعاهدات، لافتاً إلى أن الاهتمام بها جاء ضمن أجندة سياسية تهدف إلى الحفاظ على الحق الفلسطيني وكينونته، وحيث إن للمياه بُعداً سياسياً أساسياً، إلى جانب أهيمتها الفنية، كان الاهتمام في الاتفاقيات المتعلقة في المياه بسبب بُعدها القانوني والفني والسياسي.

وأشار إلى الاتفاقية الدولية للجريمة المنظمة العابرة للحدود، والفساد، وقانون البحار، والتنوع الحيوي، واتفاقية بازل، واتفاقية فيينا، حيث إن «الانضمام إلى مثل هذه الاتفاقيات يرسخ الشخصية الفلسطينية، ويُقر الحقوق

السياسية والتاريخية لفلسطين، ومن هنا تبرز علاقة وزارة الخارجية واهتمامها».

الموضوع الفرعي الثاني: ماهي الحصص الناجمة عن التحصيص المنصف والعادل بناءً على المبادئ التي تنص عليها؟

قدم الدكتور عنان الجيوسي من جامعة النجاح الوطنية مداخلته، حيث قام بتعريف المشاركين بالمصطلحات المستخدمة في القانون الدولي للمياه ومبدأ حق الاستخدام المشترك القائم على التحصيص العادل والمنصف، الأساس الذي تقوم عليه العوامل السبعة التي تُعتمد في التحصيص بين الدول، وشرح كيفية احتساب الأوزان.

وتطرق الجيوسي إلى الاستخدامات الحالية لنهر الأردن، وإلى عدم تمكُّننا من الاستفادة من النهر أو حتى الوصول إليه، كما هو موضح في الرسم أدناه، والزيادة التي تشكل نسبة 7% فقط تصب في البحر الميت.

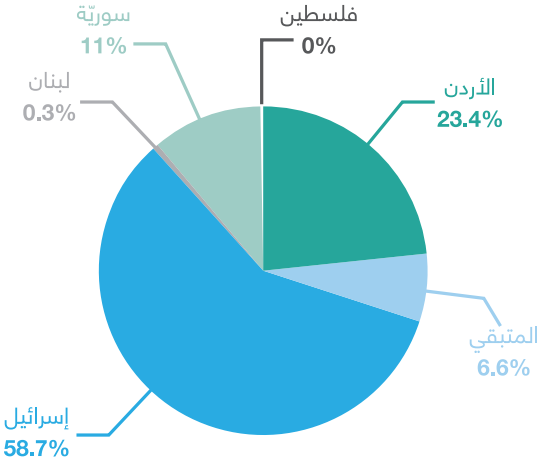

نسبة إستغلال نهر الأردن

وشرح الجيوسي العوامل التي تدخل في تقييم الحصص لكلٍ من الدول المُتشاطِئة لنهر الأردن، وهي كما يلي:

1. العوامل الطبيعية: الجغرافية، والهيدرولوجية، والمناخية، والبيئية، وأي عوامل أُخرى طبيعية تدخل في تحديد الكمية المغذية لحوض نهر الأردن.
2. العامل الاقتصادي والاجتماعي والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للدول المتشاطئة.
3. عدد السكان الذين يعتمدون على هذا المصدر.
4. التأثير الذي يشكله استخدام دولة مشاطئة على دولة مشاطئة أخرى.
5. الاستخدامات الحالية والمستقبلية للدول.
6. حفظ وحماية وتطوير المردود الاقتصادي، الذي يمكن أن ينتج عن الاستخدام للمجرى المائي وتكاليف الإجراءات المتخذة بهذا الشأن.
7. توفر بدائل بالقيمة نفسها للاستخدام الحالي أو المستقبلي المخطط له لمجرى المياه، مع التركيز على شرط القيمة نفسها.

ويجب مراعاة أن الأوزان يتم تحديدها حسب أهمية هذا العامل مقارنةً بالعوامل الأُخرى ذات العلاقة، ويتم تحديدها بالاتفاق بين الدول المتشاطئة.

وأعطى الجيوسي مثالاً على كيفية احتساب وزن العامل الطبيعي، وذلك بعد دراسة كل العوامل التي تدخل في تحديد كمية التغذية لنهر الأردن، وهي موضحة في الرسم أدناه:

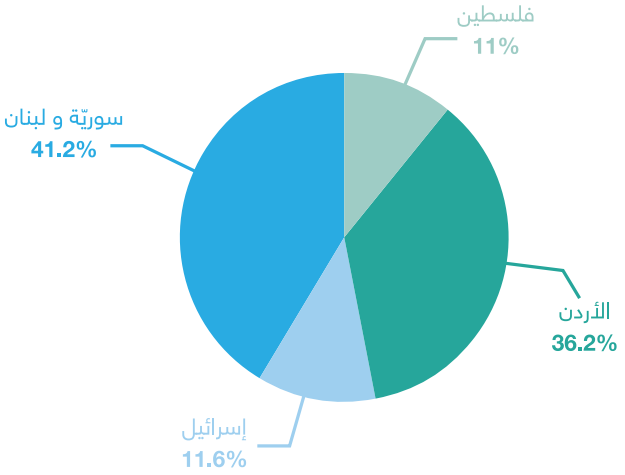

إحتساب وزن العامل الطبيعي في الدول المجاورة

ولتوضيح كيفية احتساب حصة دولة فلسطين في الاستفادة من نهر الأردن، أعطى الجيوسي أوزاناً متساوية لكلٍّ من العوامل، وذلك بعد التأكيد على أن ذلك بهدف التوضيح فقط، فيمكن القول إن حصة دولة فلسطين هي ما لا يقل عن 14% من نهر الأردن، أي ما يوازي تقريباً 210 ملايين متر مكعب سنوياً، مع التأكيد على أن هذه أرقام غير ملزمة، وإنما جاءت مثالاً يهدف إلى توضيح كيفية الاحتساب.

الموضوع الفرعي الثالث: كيف تشكل الاتفاقية إطاراً لتحصيص عادل ومنصف لحوض نهر الأردن؟

قدمت المهندسة نتاشا كرمي من دائرة المفاوضات مدخالتها، حيث تطرقت إلى عدة أُمور، ملخَّصُها كالتالي:

تم في هذا المحور عرض رؤية دولة فلسطين لحلٍّ منصف وعادل للصراع بين الدول على المياه، وتوضيح لماذا دخلت فلسطين في هذه الاتفاقية؟

وتحدثت كرمي عن حاجة دولة فلسطين إلى المياه، حيث إنه لا يمكن تحقيق دولة مستقلة قابلة للحياة من دون الحصول على تقاسم مشترك عادل ومنصف لمصادر المياه المشتركة، وفرض السيطرة الكاملة على هذه المصادر.

إن تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار لدولتي فلسطين وإسرائيل وكافة دول الجوار يعتمد بشكل كبير على الحل

النهائي لقضايا المياه، الذي يحدد العلاقة الفلسطينية- الإسرائيلية في هذا الخصوص، وهذا يعتمد على ثلاثة أمور رئيسية، هي:

1. الاعتراف بالحقوق المائية الفلسطينية، والحصول على مياه بكميات مناسبة ونوعية جيدة.

2. تبني آلية دولية لحل النزاع.

3. تبني الإجراءات الإدارية التي من شأنها تشجيع الدقة والشفافية والتعاون مع الشركاء.

ومن المهم الأخذ بعين الاعتبار أن الاتفاقيات الدولية هي أداة من أجل تيسير عملية الحوار ومساعدة الدول المجاورة لتقاسم مصادر المياه المشتركة على أُسس العدل والمساواة وإدارة المصادر بطرق حكيمة، من دون حدوث نزاعات. كما أن محكمة العدل الدولية قد أشارت في عدة حالات إلى هذه الاتفاقية (UNWC, 1997) التي تعكس الوضع الحالي للقانون الدولي بين الدول.

إن الموقف الفلسطيني الرسمي من ملف المياه في مفاوضات الحل النهائي مبنيٌّ على ما يلي:

- القانون الدولي يوجه، يخبر، ويحكم الحقوق المائية الفلسطينية والقضايا المتعلقة بها.
- دول الجوار يمكن أن تطور مصادر جديدة بشكل ثنائي وعلى المستوى الإقليمي لحوض نهر الأردن.
- المبادئ الرئيسية للقانون الدولي التي يجب دعمها: لا أضرار معتبرة، والإشعار المسبق.

كما أجابت م. نتاشا كرمي عن عدة تساؤلات، كما هو موضح أدناه:

لماذا انضمت دولة فلسطين إلى هذه المعاهدة؟

- للفلسطينيين حقوق معترف بها لتحديد وفرض السيادة من قبل دول عدة ومختلفة في المجتمع الدولي، بما في ذلك السيادة الكاملة على المصادر الطبيعية.
- الحق الفلسطيني يستند إلى قانون المياه الدولي.
- الاتفاقية الدولية (UNWC, 1997) تشكل إطاراً يمكن الانطلاق منه لتحقيق تقاسم عادل ومنصف لحوض نهر الأردن.
- الاتفاقية توفر آلية دولية لحل النزاع.
- أعلنت دولة فلسطين التزامها في الانضمام لهذه الاتفاقية في إسطنبول 2009 في منتدى المياه الخامس.
- وقعت دولة فلسطين صك الانضمام في 2 كانون الثاني 2015.

- الانضمام سيدخل حيز التنفيذ في نيسان 2015.

هل إسرائيل ملتزمة بمبادئ الاتفاقية؟

- إسرائيل لم تنضم للاتفاقية، لكنها مجبورة حسب القانون الدولي بتزويد السكان القابعين تحت احتلالها بالخدمات الأساسية.

- مصادرة مصادر المياه الفلسطينية انتهاك لقانون الإنسان الدولي والحق الفلسطيني لتحديد المصير.

- إسرائيل ملزمة حسب القانون الدولي بالاستخدام العادل والمنصف.

- أعربت إسرائيل عن دعمها لهذا القانون في المادة 6، كما أبدت إسرائيل موافقتها على هذا المبدأ في عدة وثائق، منها إعلان المبادئ في أوسلو.

ما هو الموقف الفلسطيني حول نهر الأردن والبحر الميت؟

- حوض نهر الأردن مشترك بين خمس دول مجاورة، والحديث عن حل متعدد الأطراف، وليس حلاً ثنائياً، لا مفر منه، إذ إن أي حل ثنائي يجب أن يتواءم مع المتطلبات متعددة الأطراف.

- تردي نوعية مياه نهر الأردن وانكماش البحر الميت من الأمور المهمة جداً في أي حل سياسي كان.

- التأكيد على الحق الفلسطيني في الوصول والانتفاع من نهر الأردن وفروعه، بما يضمن الحق في تطوير البنى التحتية، وفي مقدمتها قناة الغور الغربية، للانتفاع من الحصة الفلسطينية من بحيرة طبريا، حيث إن مياه الجزء السفلي من نهر الأردن هي مياه غير صالحة للشرب.

- التأكيد على الحق الفلسطيني المسلوب في البحر الميت.

- لا تعتبر فلسطين خطة جونستون إطاراً لتحصيص مياه نهر الأردن، لأن الخطة لم تتم الموافقة عليها رسمياً، وتم تقدير الطلب حينها بناء على المساحات المروية، وتم تقدير الاستخدامات لدى سوريا ولبنان والأردن.

- أثبتت الوثائق أن إسرائيل سُمح لها فقط بنقل المياه خارج الحوض، وتحصيص كل ما يتبقى عن الحصص الزراعية لدى الأردن وسوريا ولبنان لها أيضاً.

ما هي الإشكالات والتحديات فيما يخص نهر الأردن؟

- التوزيع غير العادل للمياه بين الدول المجاورة الخمس.

- عدم الثقة بين الدول المتشاطئة بسبب الأوضاع السياسية والاحتلال الإسرائيلي.

- الاتفاقيات التاريخية التي لم تأخذ بعين الاعتبار نوعية المياه والتحصيص العادل ومساحة الحوض.

- شح المياه ضمن حوض نهر الأردن لكل الدول المتشاطئة، فيما عدا إسرائيل.
- عدم الاهتمام لغاية الآن بالاستخدام الأمثل أو تقاسم المنافع.

حصة فلسطين من نهر الأردن حسب اتفاقية (UNWC, 1997)؟

- أهمية كل عامل في التحصيص يختلف حسب كل حالة، وعليه تختلف الأوزان التي ستُعطى لكل عامل، ويجب دراسة وتحديد كل عامل على حدة.
- التحصيص بناء على التوزيع العادل والمعقول.
- أي اتفاقية لا تتضمن كميات تحصيص سيتم رفضها.

تحدَّد الحقوق المائية بين الدول المتشاطئة آخذةً بعين الاعتبار الوضع الحالي في نطاقه الواسع، وتوفر خطة عامة في تحديد الحصص الشرعية، المنطقية والقانونية، بين الدول. **وعليه ستتم الإجابة عن التساؤل التالي: كيف يمكن التوصل إلى اتفاقية حول حوض نهر الأردن؟**

- سيتم اعتماد مبدأ المساواة في الحصص، واعتماد حصة الفرد 350 متراً مكعباً سنوياً لاحتساب الطلب على المياه.
- اعتماد خطة منهجية لتحديد الحصة الفلسطينية التي ستخضع للمفاوضات للوصول إلى حصة مرضية.
- تطوير خطة انتقالية تضمن الوصول إلى الحقوق المائية الفلسطينية بناء على الفائدة المشتركة، حيث يمكن إفساح المجال في الفترة الانتقالية لإسرائيل للاستفادة من مصادر المياه، التي هي حق فلسطيني أثناء هذه الفترة، إلى حين استكمال البنية التحتية الفلسطينية لاستيعاب هذه الكميات. وفي المقابل، سيتم اتفاق تجاري مقابل لهذا الاستخدام. وبذلك يتحقق ضمان نتائج إيجابية تزيد من كميات المياه المتوفرة لدى فلسطين، وتضمن إعادة التحصيص المرضي من دون نقصان الكميات المتوفرة مع الوقت. وهذا يتطلب تطوير كميات مياه إضافية من التحلية، المياه المعالجة.

الموضوع الفرعي الرابع: كيف سيساعد الحصول على حقوق المياه في حوض نهر الأردن في تنفيذ استراتيجية القطاع؟

قدم م. ذيب عبدالغفور مدير دائرة المصادر العامة في سلطة المياه شرحاً مبسطاً لتوضيح استراتيجية سلطة المياه للفترة من 2012- 2032، التي تضمنت مرحلتين:

- **المرحلة قصيرة الأمد:**

تمتد هذه الفترة حتى نهاية 2017، التي تعتمد الوضع الحالي كأساس للخطة، التي تقوم على إدارة الأزمة، ولن نتمكن خلال هذه الفترة من الاستفادة من مياه نهر الأردن، حيث إننا في هذه المرحلة لا نزال تحت

الاحتلال الإسرائيلي، وليس لدينا السيطرة على مصادر المياه.

- **المرحلة طويلة الأمد:**

- تعتمد مبدأ الدولة المستقلة كأساس للحصول على كافة الحقوق المائية، بما فيها الحقوق المائية في نهر الأردن.

- تم احتساب الطلب على المياه في هذه المرحلة، وتقدير الكميات التي يجب تطويرها بثمانمئة مليون متر مكعب سنوياً حتى نهاية العام 2032، لتوفير 688 مليون متر مكعب لسد احتياجات الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية.

- تحصيل الحقوق المائية الفلسطينية في نهر الأردن، التي تقدر من 200- 300 مليون متر مكعب، سيسهم في سد احتياجات الشعب الفلسطيني بنحو 37% من كامل الاحتياجات حتى نهاية 2032.

- يجب التركيز على الهدف الاستراتيجي لدى سلطة المياه، الذي يتضمن تثبيت الحق الفلسطيني وترسيخه، ويتضمن حق الوصول إلى نهر الأردن والبحر الميت، إضافة إلى توفير المياه اللازمة لسد احتياج الفلسطينيين في المدى الطويل لتحقيق الخطة الاستراتيجية.

التوصيات:

بعد النقاش مع الحضور، تم الخروج بالتوصيات التالية:

أوصى الدكتور شداد العتيلي بتشكيل لجنة متابعة من المؤسسات المعنية: وزارة الخارجية ودائرة شؤون المفاوضات وسلطة المياه والبيئة (فيما يتعلق بمتابعة الاتفاقيات البيئية)، لاستكمال الجهود وإعداد خارطة طريق من أجل الاستفادة القصوى من هذه الاتفاقية وغيرها، وتدويل قضية المياه، والنظر في المقترحات التالية التي وضعها بصفة شخصية:

أولاً: السعي، من خلال الرئاسة ومنظمة التحرير ووزارة الخارجية، مع حلفاء فلسطين في أفريقيا، مثل موريتانيا، وكذلك الأصدقاء في أوروبا مثل مالطا، للنظر بشأن التصديق على المعاهدة، التي تؤكد على القانون الدولي حول المياه، وبالتالي، وبغض النظر عن أهمية الاتفاقية للدولة نفسها، فإن ذلك يزيد من الدعم الدولي لفلسطين من أجل حصولها على حقوقها في المجاري الدولية، ومنها حوض نهر الأردن، سواء المتمثل في الإدارة أو في التحصيص المنصف والمعقول بين الأطراف المتشاطئة.

ثانياً: ينبغي على فلسطين دعوة الأردن ولبنان وسوريا كأطراف في الاتفاقية لإجراء مشاورات حول إنشاء منظمة لإدارة حوض نهر الأردن، حيث نصت المعاهدة على التزام أطرافها بمبادئ القانون الدولي والتعاون. إسرائيل لم تصادق على المعاهدة بعد، ولكن ذلك لا يعفيها من الحقوق والواجبات.

- إن الدول العربية الأربع المتشاطئة في حوض نهر الأردن تحتاج بالتأكيد إلى الاستفادة من المساعدة التقنية الدولية والدعم، ولكن يجب التأكيد على أنه بالرغم من سياسة دبلوماسية المياه الأوروبية والدولية، فإن الواقع والعوامل السياسية والاقتصادية تحد من الدعم المبني فقط على قوانين المياه الدولية، خاصة

عندما يتعلق الأمر بحوض نهر الأردن.

- إن ذلك لا يعفينا أو الدول العربية، خاصة الدول الأربع المتشاطئة في حوض نهر الأردن، من التزاماتنا في المعاهدة أو غيرها، وذكر بالالتزام السياسي حول التعاون في مجال المياه، حيث تم التوقيع في العام 2010 على «الاستراتيجية العربية للأمن المائي في الدول العربية -2010 2030» المعتمدة من المجلس الوزاري العربي في جامعة الدول العربية، كما صادقت الدول في العام 2012 على رؤية المياه للدول المنضوية في منظمة التعاون الإسلامي (العمل معاً من أجل تأمين مستقبل المياه).

- ولذلك، ينبغي على الدول العربية الأربع المتشاطئة في حوض نهر الأردن النظر في الآليات التي توفرها منظمة المؤتمر الإسلامي لدعم إنشاء منظمة إدارة حوض نهر الأردن، على غرار مبادرة حوض النيل أو الأحواض الدولية الأخرى. قد تُعنَى المنظمة بالقضايا المائية العربية المشتركة والتعاون الفني والتقني وحل النزاعات، إن وجد، حول المياه المشتركة، وتتوسع في المدى المنظور مع تغير الواقع السياسي وانضمام إسرائيل، مثلاً، إلى المعاهدة الدولية واحترامها لمبادئها المتعلقة بالإدارة المشتركة والتحصيص العادل والمنصف لمجاري الأنهر الدولية.

ثالثاً: حيث إن الأعين تتجه إلى محكمة الجنايات الدولية المتعلقة بالجرائم الإسرائيلية والاستيطان، فإنه فيما يتعلق بالمياه، ومن أجل تعزيز استرداد حقوق المياه أو تطبيق معايير القانون الدولي والإنساني حول المياه، من الجدير النظر من خلال المرجعيات السياسية العليا في فلسطين والتقرير بشأن إرسال ملف المياه إلى محكمة العدل الدولية، أو الطلب من الحلفاء تقديم هذه المسألة إلى محكمة العدل الدولية، أو دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لطلب فتوى أُخرى تركز هذه المرة حول قضية المياه.

- تدريب الكوادر الدبلوماسية في قضايا المياه والبيئة، وتوفير الكادر الأكاديمي، خاصة في مجال القانون الدولي، للحاجة الماسة إلى ذلك.

أكد الدكتور عمر عوض الله ضرورة وأهمية هذه الاتفاقيات، باعتبارها استراتيجية وطنية، لتسخيرها من أجل الانتهاء من الاحتلال، كون أن الاتفاقيات لها أدوات مساءلة وفض نزاعات، وأيضاً لترسيخها الشخصية للدولة الفلسطينية بوصفها عضواً مراقباً في الأمم المتحدة من النواحي القانونية والسياسية والنواحي الدولية والأبعاد الخارجية. كما أكد عوض الله وجود لجنة وزارية لمتابعة الانضمام إلى الاتفاقيات وتجسيدها، ولعمل ما يلزم من أجل مواءمة القوانين لتتماشى مع الاتفاقيات الدولية.

بدوره، أوصى الدكتور عنان الجيوسي باعتماد آلية لاحتساب الحصة الفلسطينية في نهر الأردن، تعتمد على الأسس العلمية المنهجية للقانون الدولي، واعتماد حصة مرضية كأساس في المفاوضات.

وأوصت م. نتاشا كرمي بأن تكون هناك عدة خيارات للتعامل مع الهيمنة والتعنت الإسرائيليين حول قضايا المياه. واعتبار المياه في هذه المرحلة كسلعة اقتصادية بهذا الخصوص.

كما أشارت إلى إمكانية استخدام المفاوضات التي تحقق نتائج إيجابية بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف حول السيناريوهات المقترحة لتحصيص مياه نهر الأردن.

وأخيراً، ركز م. ديب عبد الغفور على أهمية تثبيت الحق الفلسطيني في نهر الأردن والبحر الميت، بما يضمن حق الوصول، أيضاً، ودوره في تحقيق الاستراتيجية الفلسطينية.

2. المياه والتنمية المستدامة: الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

الأعضاء:

م. عدالة الأتيرة، سلطة جودة البيئة- متحدثة

د. عبد الرحمن التميمي، المنظمات غير الحكومية- متحدث

د. علي شعث، الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الحرة الصناعية- متحدث

السيد قاسم عبده، وزارة الزراعة- متحدث

م. منذر شبلاق، مصلحة مياه بلديات الساحل- متحدث

د. ماهر أبو ماضي، معهد الدراسات البيئية والمائية في جامعة بيرزيت- رئيس حلقة النقاش.

م. هديل فيضي، سلطة المياه الفلسطينية- مقررة حلقة النقاش

افتتح الدكتور ماهر أبو ماضي الجلسة بتقديم موضوع جلسة نقاش الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتوضيح آلية سير النقاش.

الموضوع الفرعي الأول :ما هي العلاقة بين المياه والتنمية الاقتصادية؟

قدم الدكتور علي شعث مدير عام الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة مداخلته، حيث تطرق إلى عدة أمور، مُلَخَّصُها كالتالي:

إن الحركة الصهيونية وحكماء صهيون ركزوا على الزراعة وربط الفلاح اليهودي بالأرض منذ بداية تهجير اليهود من أوروبا إلى فلسطين، لما في ذلك من نتائج تترتب على الاستحواذ على الأرض ومواردها المائية، وتوسيع الاستيطان.

هيمنة الجانب الإسرائيلي على المصادر المائية، ووجود فرق كبير في نسبة استهلاك المياه بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، حيث يستهلك المستوطنون أكثر من 85% من الخزان الجوفي الجبلي، في حين أن استهلاك الفلسطينيين يقل عن 15%، والمواطن الفلسطيني يدفع 6 أضعاف ما يدفعه المستوطن لقاء حصوله على الماء.

تم تأجيل البت في قضية المياه في اتفاقية أوسلو العام 1995 إلى حين البت في قضايا الحل النهائي، وهنا يتضح كم هو مفيد للفلسطينيين الاستناد إلى القانون الدولي وما يتعلق به من آليات ملزمة لتطبيقه.

لم يعرج اتفاق أوسلو على محددات الاستخدام المُنصف للمياه، الأمر الذي فاقم من ندرة المياه وتحقيق خسائر اقتصادية مباشرة تكمن في ارتفاع تكلفة المياه، إضافة إلى الخسائر غير المباشرة التي أدت إلى تدني مستوى الإنتاج الزراعي، وكل ذلك بسبب عدة عوامل إلى جانب الاحتلال وممارساته؛ كقلة الأمطار، وزيادة الطلب على المياه بسبب النمو السكاني والحضري والتطور الصناعي، وزيادة تلوث المياه بسبب النقص الحاد في شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة، إضافةً إلى تغير أنماط الاستهلاك.

إن تأسيس المطالب الفلسطينية للحقوق المائية يضع خطوطاً حمراء لهذه المطالب، وهي مكون أساسي لتقاسم الموارد المائية.

الحقوق المتساوية: هي الاعتراف المتبادل بين الأطراف على حصص المياه، والاستخدام المنصف للمياه (توزيع جديد للمياه)، وهي من أهم مبادئ القانون الدولي التي تُقنِّن استخدام المياه.

مبادئ القانون الدولي في المياه:

- الاستخدام المسبق لمصدر المياه: يعني أنه عند أي توزيع جديد لحقوق المياه، فإن الاستخدام المسبق لطرف ما يكون محدّداً أساسياً في توزيع الحقوق.
- السيادة الهيدرولوجية المطلقة: تعطي الحق والحرية المطلقة للدولة المشاطئة للمورد الدولي في الاستخدام داخل حدودها السيادية.
- التكاملية الهيدرولوجية المطلقة: هي عكس السيادة الهيدرولوجية المطلقه، بحيث تكون أولوية الاستخدام لدولة المصب.
- السيادة الهيدرولوجية المحدودة: هي حالة وسط بين المطلقة والتكاملية، بحيث يرتبط استخدام دولة مشاطئة للمصدر المائي بالدولة المشاطئة الأخرى.

وفي الحالة الفلسطينية، يجب أن يتم تأسيس الطلب الفلسطيني على أساس:

- التوزيع المنصف.
- الاستخدام المسبق.
- السيادة المطلقة.
- الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية.
- قدرة الدولة المشاطئة على الحصول على مياه من مصادر بديلة.

ولتلافي الضرر، لا بد من رسم إطار اتفاق تعاهدي تُقر به الأطراف المختلفة، حيث إن إسرائيل تتصرف كأنّ لها حقوق السيادة المطلقة على الموارد المائية، الأمر الذي يعتبر مخالفاً لمبادئ القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة.

الموضوع الفرعي الثاني: ما هي العلاقة بين المياه والتنمية الاجتماعية؟

قدم الدكتور عبد الرحمن التميمي رئيس مجموعة الهيدرولجيين الفلسطينيين مداخلته، حيث أوضح ثلاث ملاحظات أساسية لتكون في الخلفية الذهنية قبل الاستماع إلى المداخلة، وهي:

1. إننا شعب ووطن تحت الاحتلال.
2. إننا مجتمع زراعي، وصراعه على الأرض.
3. إننا شعب أكثر من 30% من سكانه تحت خط الفقر.

وبناء عليه، فإن المياه يجب أن تستخدم كالتتي:

1. وسيلة للصمود والمقاومة، وبالتالي فإن إهمال الأغوار وعدم العناية بها والحديث عنها من باب التغني بأهميتها ليست بمكانها.
2. يجب تنفيذ مشاريع زراعية جاذبة للسكان في الأغوار.
3. العناية بالتجمعات البدوية وتعزيز بقائها ومساهمتها في الأمن الغذائي.
4. إعادة هيكلة قطاع المياه في الأغوار، والعمل على مشاريع كبنية تحتية للدولة، وليس مشاريع جزئية لا رابط بينها.

أما موضوع الفقر، فإن الحد من النمو غير الطبيعي للمدن الفلسطينية وارتفاع نسبة الهجرة من الريف إلى المدينة (هي من أعلى نسب العالم 3,6%) يتطلب:

1. توفير الخدمات الأساسية في الريف.
2. إعادة النظر في أسعار المياه والتحيز الإيجابي للمناطق المهمشة.
3. كفّ أيدي البلديات غير الكفؤة عن عملية تزويد المياه.
4. المحاسبة والشفافية في القطاع.
5. توفير المعلومات وحرية وصول الجمهور إليها.
6. العمل على تطبيق القانون الجديد، خصوصاً تفعيل المجلس «مجلس تنظيم قطاع المياه».
7. بذل الجهود لتوفير المياه للعائلات الفقيرة.

الخلاصة:

البدء بمشاريع بنية تحتية للدولة:

1. الناقل القطري الفلسطيني.
2. إشراك الجمهور في مشاريع التحلية الضخمة في قطاع غزة.
3. وقف استخدام عدادات الدفع المسبق، لأنها تنتهك حقوق الإنسان وتضر بالفقراء.
4. إعلان موقف رسمي صريح من مشروع قناة البحرين، وإشراك الجمهور والمجتمع المدني في اتخاذ القرار.

الموضوع الفرعي الثالث: كيف يتدهور الوضع البيئي مع عدم توفر المياه؟

قدمت عطوفة م. عدالة الأتيرة رئيس سلطة جودة البيئة مداخلتها، حيث سلطت الضوء على النقاط التالية:

1. الشعب الفلسطيني صدّق فكرة أنه أصبحت لدينا دولة.
2. هل نحن السبب الرئيسي كشعب فلسطيني تحت الاحتلال بتلويث بيئتنا؟!
3. لا يمكن وجود التنمية بوجود الاحتلال، طالما لا توجد سيطرة على الموارد المائية.
4. لا توجد لدينا زراعة توصلنا إلى تحقيق أهدافنا في رفع نسبة الفقر.
5. لا يوجد استغلال للمياه من مواردنا المائية، فنحن لا يوجد لدينا حق في البحر الميت ولا في نهر الأردن.
6. التدهور في النظام البيئي له علاقة مباشرة بانخفاض جودة وكمية الموارد المائية.
7. مطالبة الاحتلال بتحمل مسؤولياته عن طريق دفع تعويضات عن جميع الأضرار التي تخص القطاع المائي والبيئي وكافة القطاعات، وهذا من شأنه أن يغنينا عن المساعدات الخارجية، وهذه الأضرار تُحتسب منذ العام 1967، وليس من لحظة دخول السلطة الفلسطينية.
8. الاحتلال يُسبب المشكلة الجسيمة، والمواطن يدفع الثمن، والممول يدفعه بشكل أكبر.
9. يجب أن يدفع الجانب الإسرائيلي ثمن التلوث.

الموضوع الفرعي الرابع: كيف تساهم المياه في تحقيق الأمن الغذائي؟

قدم السيد قاسم عبدة وكيل وزارة الزراعة مداخلته والتي كانت كالآتي:

- الزراعة يجب أن يعاد تعريفها في فلسطين: الزراعة هي المستقبل والمستقبل يعتمد على المزارعين، الغذاء، التمويل.
- المستقبل هو الغذاء، وهذا لا يكتمل مع عدم توفر الماء.

- صدور تقرير قبل شهرين من منتدى تابع للمنتدى الاقتصادي العالمي، وتم فيه استخلاص التحديات التالية خلال العامين السابقين:

  1. عدم وجود عدالة في الدخل.
  2. التلوث في الدول النامية.
  3. الظواهر المناخية.
  4. البطالة.

- بداية مرحلة الإجهاد المائي: الانتقال من الندرة إلى مرحلة الإجهاد المائي، بحيث بدأت النزاعات، وأصبحت أكثر حدةً بين الدول وبين القطاعات، أيضاً، تباعاً بين الاستخدامات المختلفة.
- في حال استطعنا توفير كميات إضافية من المياه للزراعة سيزيد إنتاجنا.
- مستقبل الزراعة في فلسطين هو المياه المعالجة وغير التقليدية، وهذا الموقف تتحفظ عليه وزارة الزراعة. والمياه غير التقليدية هي إضافية لقطاع الزراعة، وليست الأساس لقطاع الزراعة واستخدام أراضٍ زراعية مستقبلية.
- كل إنسان له حق في أرض معينة له حق مائي.
- يجب أن نجد حالة توازن بين العرض والطلب.
- على وزارة الزراعة إيجاد حالة توازن بين المزارع الفقير والتجارة الزراعية.
- هناك كثير من التحديات تواجه الزراعة، والمياه كمدخل في الإنتاج الزراعي هي سلعة غير مجانية، وهي سلعة ذات قيمة اجتماعية/ اقتصادية/ سياسية.

الموضوع الفرعي الخامس: ماهو دور المياه في التنمية المستدامة بقطاع غزة؟

قدم م.منذر شبلاق رئيس مصلحة مياه الساحل مداخلته، حيث تحدث عن معوقات الاستدامة في قطاع غزة، وكان ملخصه كالتالي:

- اليوم بدأ قطاع غزة يرى نتائج المجهودات من السلطة الوطنية والمؤسسات العاملة في مجال المياه، مثل سلطة المياه الفلسطينية ومصلحة مياه الساحل، والمؤسسات الدولية المانحة، وبالرغم من بطء هذه النتائج فإنها تعتبر مقومات جيدة لوضعٍ مائيٍّ مُستدام.
- يجري العمل على تطوير ثلاث محطات تحلية في قطاع غزة بطاقات مختلفة، في غزة والجنوب والوسط.
- يجري التحضير لوثائق عطاءات إنشاء محطات معالجة صرف صحي في المنطقتين الوسطى والجنوبية.
- المعوقات الأساسية:

1. الفقر وتراكم الديون.
2. عدم توفر مصادر حيوية للمياه والطاقة.
3. البطالة العالية، حيث إن أكثر من 124 ألف شخص لا يعملون، و615 شخصاً لا يوجد لديهم مصدر رزق.
4. حجم الزيادة السكانية التي وصلت في قطاع غزة إلى نحو 3,5%، وهي معوق أساسي للتنمية.
5. الاحتلال والتنمية المستدامة: يعتبر الاحتلال من أهم معوقات التنمية المستدامة، فما زال يحاصر قطاع غزة منذ أكثر من سبع سنوات، ويمنع إدخال الأجهزة والمعدات وقطع الغيار ومختلف المواد الإنشائية، إضافة إلى ثلاث حروب شنها الاحتلال على قطاع غزة خلال السنوات الست الأخيرة، وكانت تؤدي في كل مرة إلى تدمير واسع وممنهج لمرافق المياه والصرف الصحي، وتدمير لخطوط المياه ومياه الصرف الصحي الناقلة، والتوقعات بأضرار بيئية وصحية خطيرة نتيجةً لذلك، وقد دفع ذلك المؤسسات المانحة إلى تأجيل أو إلغاء تعهداتها بدعم قطاع المياه عبر تمويل المشاريع الاستراتيجية ذات البُعد المائي والتنموي المستدام.

- المصلحة: آن الأوان لمناقشة حلول في وضع الأزمة الحالية، والعمل على إيجاد آليات للخروج من وضع «حلول طارئة مؤقتة» إلى آفاق الحلول المستدامة ذات البُعد التنموي، التي أُعيدت صياغتها من سلطة المياه الفلسطينية ومصلحة مياه الساحل، لتتلاءم واحتياجات سكان قطاع غزة الآنية لمياهٍ صالحةٍ للاستخدام المنزلي والاحتياجات المستمرة والاستراتيجية للتنمية المستدامة.
- إدارة المصادر يجب أن تكون بشكل أفضل، ثم ماذا عن الخطط الاقتصادية للاعتماد على الإمكانات الموجودة؟
- آن الأوان لبعض الحلول، والضغط على أصحاب القرار.

المخرجات:

وكانت مخرجات حلقة النقاش، كما لخصها الدكتور ماهر أبو ماضي، كالتالي:

1. أهمية تفعيل القانون الدولي للمياه بكل عناصره (الاستخدام المنصف والعادل للمياه).
2. الاحتلال عائق رئيسي للتنمية المستدامة.
3. التركيز على المياه الزراعية وأهمية الزراعة، بغض النظر عن الانفتاح على المدن والتطور العمراني.
4. أهمية تحميل الاحتلال مسؤولياته عن حجم الخسائر والأضرار التي لحقت في القطاعات المختلفة منذ العام 1967، والتركيز على قطاعي المياه والبيئة، وهذا من شأنه أن يُغنينا عن المساعدات الخارجية.
5. أهمية الطاقة كعائق أساسي أمام تنمية قطاع المياه والقطاعات الأخرى في قطاع غزة.

التوصيات:

1. لا بد من تأسيس مطالبتنا على التوزيع المنصف والسيادة المطلقة على حقوقنا ومصادرنا المائية.
2. ضرورة زيادة الميزانية الحكومية المخصصة للزراعة والأمن الغذائي على حساب ميزانية الأمن.
3. اتخاذ إجراءات لتفعيل القانون الدولي للمياه بكل عناصره.
4. العمل على إيجاد مصدر وطني للطاقة، وعدم الاعتماد على مصادر الطاقة الأُخرى، سواء مصر أو إسرائيل.

3. المياه والتنمية المستدامة: دور الحكم الرشيد

الأعضاء:

د. عمر كتانة، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية- متحدث

السيد عبد الكريم أسعد، مجلس تنظيم قطاع المياه- متحدث

السيد مجاهد سلامة، وزارة المالية- متحدث

د. سميح العبد، صندوق الاستثمار الفلسطيني- متحدث

السيد أحمد الهندي، سلطة المياه الفلسطينية- متحدث

السيد عبد الكريم سدر، وزارة الحكم المحلي- رئيس حلقة النقاش

م. بيسان الشنار، سلطة المياه الفلسطينية- مقرر حلقة النقاش

افتتح حلقة النقاش السيد عبد الكريم سدر بتقديم موضوع جلسة النقاش، وشرح سير النقاش حول «دور الحكم الرشيد»، خصوصاً في قطاع المياه، وعلاقته بالأمن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والصحي. وعرض بإيجاز الوضع المائي وواقعه وعلاقة الحَوكمة بخلق توازن بين العرض والطلب على المياه.

الموضوع الفرعي الأول: ماهي أبرز الدروس المستفادة من التجربة الرائدة الفلسطينية للحكم الرشيد في قطاع الطاقة؟

قدم معالي الدكتور عمر كتانه رئيس سلطة الطاقة مداخلته و كانت مداخلته كالتالي:

أوضح أن هناك الكثير من القواسم المشتركة التي تجمع بين استخدام المياه والطاقة، فكلاهما ضروري لسلامة المجتمعات البشرية وإنتاجيتها، وكلاهما مستمد من الموارد الطبيعة، ويؤثر في الاستدامة الإيكولوجية بفعل الاستخدام البشري، ويتطلب كلاهما تحسناً كثيراً في فلسطين، خصوصاً مع ترابط استخدام كلا المصدرين، فالطاقة عنصر جوهري لاستخدام المياه، وتبرز الحاجة إلى الطاقة في كل مرحلة من مراحل استخراجها وتوزيعها، وفي عملية توليد الطاقة تظهر الحاجة إلى المياه في عملية الاستخدام المباشر وفي العملية الوسطية لتوليد الطاقة، وتجلى هذا الاعتماد كذلك في عملية تحلية المياه وتوليد الكهرباء.

ماهي أبرز الدروس المستفادة من التجربة الرائدة الفلسطينية للحكم الرشيد في قطاع الطاقة؟

يجب أن يتم ربط الحكم الرشيد بعناصر البنية التحتية، لوجود عامل مشترك فيما بينها، والحديث سيكون عن نظام يمكن تطبيقه في فلسطين.

العامل المشترك بين الحكم الرشيد وعناصر البنية التحتية يجب أن يُبنى على فصل السلطات، بدأنا في قطاع الكهرباء بعملية فصل السلطات قبل قطاعات البنية التحتية الأُخرى، وأصبحت لدينا خبرة ودروس مستفادة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأساس الصحيح لإسناد عملية فصل السلطات هو وجود قانون، حيث إنه العامل المُهيِّئ لتشكيل الأجسام سالفة الذكر، ومن ثم يحكم العمل فيما بينها. ومن السهولة تطبيق العملية نفسها على أي قطاع بنية تحتية، بحيث:

1. يجب أن يكون هناك صانع للسياسة (وضمناً الاستراتيجية) بحسب القطاع الذي نتعامل معه، وهو الحكومة ممثلةً بالوزارة/ السلطة التي تدير القطاع المستهدف.

2. يجب أن يكون هناك مُنفِّذ للسياسة والاستراتيجية (جسم مستقل تماماً عن صانع السياسة)، وهو الرابط بين المستهلكين والمصادر (مولدات طاقة/ آبار مياه/ محطات تحلية...)، وهذا الرابط في قطاع الطاقة حكومي بشكل كامل، أي مملوك بنسبة 100% للدولة، ويرتبط هذا الجسم مع المواطنين عبر شركات (منصوص عليها في القانون بالتفصيل) لتوزيع هذه السلعة. أما بالنسبة للمصادر (طاقة كهربائية)، فتختلف طرق الحصول عليها: إما بإنتاجها أو استيرادها من دول الجوار، وترتبط هذه المصادر مع الشركة الحكومية (الرابط مع المواطن) باتفاقيات شراء توضح العلاقة المهنية، بما فيها من واجبات وحقوق لكافة الأطراف، وتشتريها فقط الشركة الحكومية، ولا يُسمح بذلك لشركات التوزيع، وهنا يتضح السبب الأول وراء ضرورة أن تكون الشركة حكومية، وذلك لضمان أن تكون التعرفة تعكس التكلفة الحقيقية، أو أن تكون فيها عناصر تخدم رؤية الحكومة في الحالات الاجتماعية أو مَن هم دون خط الفقر، وتحديد أُسس الدعم لشرائح المستخدمين المختلفة: إعفاءات معينة، تعرفة خاصة بالصناعة و الزراعة.. إلخ. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء الشركة الحكومية بقرارٍ من مجلس الوزراء، وتم تحديد رأس مالها.

السبب الثاني الاستراتيجي لضرورة أن تكون هذه الشركة مملوكة للحكومة هو امتدادها على مستوى الوطن، ولذا يجب أن لا تُترك للقطاع الخاص، خوفاً من أن تتعاقد مع جهات لا تكون منسجمةً مع توجهات الحكومة والوضع السياسي.

3. يجب أن يكون هناك مراقب على تنفيذ السياسة (والاستراتيجية)؛ مجلس تنظيم القطاع يشرف على الشراء ويضبطه ويراقب عمل الشركة، مع أنها حكومية، ويتأكد من تنفيذ القانون والسياسات والأنظمة والرخص التي مكّنت الجهات المختلفة من القيام بأعمالها، وذلك لحماية حقوق المستهلكين.

وهنا ننصح بأن يكون المراقب غير مستقل في البداية، كما حدث في قطاع المياه، بل يجب أن يتم زيادة التمثيل الحكومي، ومن ثم يخرج التمثيل الحكومي ليصبح المنظم مستقلاً تماماً، وأستشهد بتجربة قطاع الطاقة وما جرى فيه. وبإيجاد هذه الأجسام من الممكن القول إننا بدأنا استخدام الحكم الرشيد في القطاع الذي نستهدفه.

ويؤدي توضيح الأدوار بهذه الطريقة إلى انعدام التعارض والتضارب بين هذه الأجسام، وبالتالي تصبح هناك تكاملية في الأداء، كما يساعد على اختفاء التنافس غير الصحي.

ثم جرى النقاش حول مبادرة بان كي مون (SE4All)، وهي مبادرة نبيلة تتعلق بإيصال أو تمكين كل فرد في العالم من الوصول إلى شبكة الكهرباء أو مصادر الطاقة المتجددة، أو تحفيزهم على الاستخدام الرشيد للطاقة، حيث كانت هناك ندوة في عمّان شاركت فيها دولة فلسطين بورقة علمية، ركزت فيها على أهمية الحصول على الطاقة المتجددة، خاصة أن فلسطين من الدول المتقدمة فيما يتعلق باستخدام سخانات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية (موجودة على أسطح كل المنازل)، وللتقدم خطوةً إضافيةً هناك حاجة لاستخدام طريقة مشابهة لمبدأ السخان الشمسي لتوليد الطاقة الكهربائية، وقد مكّن التقدم في قطاع الطاقة الكهربائية حالياً من الحصول على أساليب تخزين الطاقة المتجددة (البطاريات ووسائل أخرى) تقريباً بسعر تجاريّ وكفاءة مقبولة لضمان الاستغلال الأمثل لطاقة الرياح وطاقة الشمس، التي تعتبر موسمية، وباستخدام بطاريات تخزين للطاقة المتجددة المتولدة من هذه المصادر أصبح لدينا ما يُسمى مصدر طاقة آمن.

إن وجود مصدر كهذا يوفر مصدراً آمناً للمياه، لأن المياه في تحليتها وتنقيتها وضخها تعتمد على الطاقة، والعكس صحيح. وتصبح المقاربة صحيحة بشكل خاص في وضع غزة المائي، وعند توفر مصادر طاقة ومياه آمنة يصبح هناك مصدر غذاء آمن؛ لاعتماد الزراعة على المياه والطاقة، فالأُولى ضرورية لريّ المزروعات، والثانية ضرورية لعملية تصنيعها، وهذه الشبكة توضح أن مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة اتسعت لتشمل المياه والطاقة والغذاء المستدام للجميع، ولقد تم جمع 20 بليون دولار، وتشكيل كافة الهيئات اللازمة لتنفيذ المبادرة، وتجري حالياً دراسة الأولويات حسب معايير وعوامل.

واختتم كتابة الجلسة بطرح مشروع ينقصه التمويل تم طرحه منذ سنوات، وهو يقوم على تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية، وهو نوعان:

1. portable type

2. نوع يعتمد على المرايا المقعرة بنفس مبدأ تسخين المياه، وأُنبوب المياه موجود في البؤرة، وهنا يكون التسخين عالياً، ويتحول الماء إلى بخار يتم نقله إلى آلات بخارية تُولّد الكهرباء، وهذه تنتج الطاقة الكهربائية، وعملية تكثيف البخار من الممكن الاستفادة منها في تحلية المياه. هذا المشروع قادر على أن يكفي احتياجات غزة من الطاقة والماء باستخدام الطاقة الشمسية غير الملوثة.

الموضوع الفرعي الثاني: ما هي الآليات اللازمة لتنفيذ قانون المياه الجديد؟ ما هي أدوار ومسؤوليات كل أصحاب المصلحة؟ وما هو مدى الحاجة إلى سياسات/ استراتيجيات/ لوائح لضمان التنمية المستدامة؟

قدم السيد أحمد الهندي مدير عام وحدة مجلس المياه الوطني مداخلته والتي جاءت على النحو التالي:

تدخل تشريعات المياه ضمن العناصر الضرورية لتفعيل سياسات المياه واستراتيجياتها، حيث توفر الإطار القانوني لإدارة المياه والإصلاح المؤسسي والمعايير التنظيمية ونظم الإدارة وتطبيق اللوائح لتعزيز كفاءة استخدام المياه، وما زال التحدي التشريعي الرئيسي يكمن في التنفيذ والالتزام في مجموعة من اللوائح والأنظمة والقوانين التي صدرت في هذا المجال، وتلوث المياه هو أفضل مثال على ذلك، حيث يزداد تلوث العديد من الموارد المائية، ومن بين مصادر التلوث الأكثر شيوعاً المواد الكيميائية والنفايات البشرية والصناعية والممارسات الزراعية واسعة النطاق في الإفراط في استخدام المبيدات والأسمدة.

وقد وُجدت هذه التشريعات لتنفَّذ، والمواطن يحتاج أن تصل إليه المياه باستدامة ونوعية جيدة وبأوقات دائمة وبأسعار جيدة. أين وصلت هذه التشريعات؟ وماهي الآليات اللازمة لتنفيذ قانون المياه الجديد؟ ما هي أدوار ومسؤوليات كل أصحاب المصلحة؟ وما هو مدى الحاجة إلى سياسات/ استراتيجيات/ لوائح لضمان التنمية المستدامة؟

ما طرحه الدكتور عمر كتانة هو عن فصل السلطات، وسيتم التطرق هنا إلى فصل المهام، بناء على قانون المياه رقم (14/2014) الذي ورد فيه هدف عام، وهو إدارة وتطوير مصادر المياه في فلسطين وزيادة طاقتها وتحسين نوعيتها وحفظها وحمايتها من التلوث والاستنزاف وتحسين ورفع مستوى تقديم الخدمات المائية من خلال تطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة والمستدامة لمصادر المياه.

تمثل المؤسسات والتشريعات المائية القوة الدافعة لإحداث التغيير المطلوب لتطبيق نهج الإدارة المتكاملة لقطاع المياه، إذا كان الهدف هو تحقيق مفهوم الحكم الرشيد من ناحية توزيع الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الشركاء في قطاع المياه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشركاء في قطاع المياه أكثر من الشركاء في قطاع الكهرباء، وأدوار الشركاء موضحة في القانون والآليات والمسؤوليات المنوطة بكلٍّ منهم، والتنسيق المطلوب، وتحقيق المشاركة المجتمعية، وإعطاء الأدوار والمسؤوليات لجميع الشركاء، بما في ذلك قطاع المجتمع المدني والقطاع الخاص، من ناحية قانون المياه، فقد ذكر القانون عدة مبادئ أساسية، منها:

- ملكية مصادر المياه، واعتبر أن جميع مصادر المياه في فلسطين ملكية عامة، وهذا مبدأ أساسي، فلا للخصخصة في قطاع المياه.
- أعطى لكل شخص حق الحصول على احتياجاته من المياه ذات الجودة المناسبة لاستعمالها، وبأسعار محددة، بحسب نظام يصدر من مجلس الوزراء.

في هذا السياق، وعند الحديث عن القانون، فإن هناك أدواراً ومسؤوليات حددها القانون لسلطة المياه في عدة محاور:

1. تولي المسؤولية الكاملة عن إدارة مصادر المياه في فلسطين، لتطبيق مبادئ الإدارة المتكاملة والمستدامة لمصادر المياه.
2. إعداد السياسة والاستراتيجيات والخطط المائية العامة، والعمل على إقرارها وتنفيذها بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، ورفع التقارير الدورية عن الوضع المائي لمجلس الوزراء.
3. مسح مصادر المياه المتوفرة، واقتراح أوجه تخصيص المياه بين القطاعات المختلفة (الموازنة المائية) وأولويات استعمالها، بناءً على أُسس متكاملة ومستدامة، بما يحقق فعالية إدارة الطلب على المياه.
4. حماية مصادر المياه والبيئة المائية المحيطة؛ من خلال إقامة مناطق حماية من خطر التلوث، بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وضمن مبدأ الإدارة المتكاملة لمصادر المياه.

5. تطوير المستوى التشغيلي؛ من خلال وضع الإجراءات والخطط الكفيلة بإنشاء وتطوير شركة المياه الوطنية ومرافق المياه الإقليمية (مقدمي الخدمات) ضمن رؤية واضحة، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وهنا الحديث عن مفاهيم ومبادئ إدارة الطلب على المياه لتحسين الكفاءة واستخدام وإنتاج المياه ومعالجة الصرف الصحي وإعادة الاستخدام.

6. صلاحية اقتراح مشاريع القوانين والأنظمة الخاصة بالمياه، ورفعها إلى الجهات المختصة لإصدارها حسب الأُصول.

7. العمل على تطوير وتنسيق وتحقيق المشاركة الفاعلة في برامج التعاون الفني الدولي والإقليمي والثنائي والمحلي في مجال الإدارة المتكاملة والمستدامة للمصادر المائية، وعقد المؤتمرات والندوات، وتمثيل فلسطين في اللقاءات الإقليمية والدولية في هذا المجال، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين.

أما المؤسسة الأُخرى المستحدثة وفق هذا القانون (الذي جاء ضمن عملية خطة الإصلاح التي بدأت في العام 2009، فهي مجلس تنظيم قطاع المياه، وهنا نتحدث عن الجهة المسؤولة عن وضع السياسات والخطط، وهناك جهة تنفذ كما هو في قطاع الكهرباء، هناك جهة تراقب تطبيق السياسات، وهي مجلس تنظيم قطاع المياه، وحدد القانون هدفه بمراقبة كل ما يتعلق بالنشاط التشغيلي لمقدمي الخدمات، الذي يشمل جميع المستويات التي تقدم الخدمات، سواء أكانت قطاعاً خاصاً أم شركة مياه وطنية أم بلديات أم مصالح مياه. ومجلس التنظيم له صلاحية في مراقبة جميع ما يتعلق بالنشاط التشغيلي، بما يشمل: الإنتاج، والنقل، والتوزيع، والاستهلاك، ليضمن جودة وكفاءة الخدمات حسب ما هو منصوص عليه في السياسات، وأسعار المياه المناسبة، إذ يجب أن تكون هناك سياسة تعرفة من الحكومة تحدد العناصر، حيث يجب على مقدمي الخدمات وضعها عند تصميم التعرفة .

كذلك لمجلس التنظيم عدة مهام، منها:

1. المصادقة على أسعار المياه وبدل تكاليف التمديدات والخدمات الأُخرى لإيصال خدمات المياه والصرف الصحي ومراجعتها ومراقبتها، للتأكد من مطابقتها للسياسة المعتمدة من السلطة.

2. إصدار التراخيص لمرافق المياه الإقليمية وأي مشغل يقوم بإنشاء أو إدارة تشغيل منشأة لتزويد أو تحلية أو معالجة المياه أو جمع ومعالجة مياه الصرف الصحي، وفرض رسوم التراخيص، وذلك وفقاً لأحكام هذا القرار بقانون، ونظام يصدر عن مجلس الوزراء.

3. مراقبة وفحص مدى الامتثال للشروط والمتطلبات والمؤشرات المنصوص عليها في التراخيص والتصاريح.

نحن نتحدث عن جسمين رئيسيين في قطاع المياه: سلطة المياه التي ترسم السياسات، ومجلس تنظيم قطاع المياه الذي يراقب تنفيذ هذه السياسات، والقانون فصل ما يتعلق بمستوى تنفيذ هذه السياسات التي تُقرّ، فهناك شركة المياه الوطنية التي أُنيطت بها مهام تزويد المياه بالجملة فيما يتعلق بالشراء، سواء كان من إسرائيل أو من الأقاليم الخارجية، والإنتاج، بما فيها تحلية المياه. ونص القانون على أن تكون هذه الشركة حكومية، وهي الفلسفة نفسها التي اعتُمدت في قطاع الكهرباء، ومن الضرور أن تكون حكومية لأنها ذراع تنفيذية للحكومة فيما يتعلق بتزويد المياه بالجملة لمقدمي الخدمات الذين يتعاملون مباشرةً مع المستهلكين والمواطنين.

ولزيادة التأكيد على أن شركة المياه مملوكة بالكامل للدولة، حدد القانون أنّ أي تغير على وضعها يجب أن يكون بقانونٍ آخر، حتى إنه كان هناك بعض التساؤلات فيما إذا كان هذا اتجاهاً نحو الخصخصة في قطاع المياه،

طبعاً يوجد فرق بين مفهوم الخصخصة وإشراك القطاع الخاص في بعض المهام المتعلقة بالإدارة والتمويل.

ماهي رؤية قانون المياه للقطاع التشغيلي، فيما عدا شركة المياه الوطنية؟

حدد الإطار التشغيلي بمرافق المياه الإقليمية، التي هي أجسام مملوكة للبلديات، تُدار بأُسس تجارية واضحة، يُحدَّد نظامها وصلاحياتها ومهامها وكل ما يتعلق بالنواحي الإدارية والمالية من خلال نظام يصدر عن مجلس الوزراء.

وقد حدد القانون قطاع الري (إضافة إلى القطاع المنزلي أو تزويد المياه للأغراض المنزلية) بنظرة متقدمة نوعاً ما في كيفية إنشاء جمعيات مستهلكي المياه الزراعية، كما أن هناك حالياً توجهاً لاستخدام المياه المعالجة في الري، إضافة إلى استخدام الآبار الزراعية والأُخرى. وقد توافقت سلطة المياه بالتنسيق مع وزارة الزراعة وجميع الشركاء على أن يكون الشكل المستقبلي لأي عملية تزويد للمياه الزراعية من خلال هذه الجمعيات.

وعند ذكر القانون كقانون مجرد، فإن هناك عدة أنظمة تنبثق عن هذا القانون، إذ إن القانون لا يُقرأ إلا بنصوص عامة، فيما الأنظمة تُفَصّل جميع التفاصيل والإجراءات.

أما عند الحديث عن التعرفة ، فالحديث يجري عن آليات التعرفة ومحددات سياسة التعرفة، والحديث يجري عن جهةٍ تقوم بتطبيق هذه السياسات، وجهةٍ تقوم بمراقبة تطبيق هذه السياسات أم لا.

عملت سلطة المياه منذ إقرار القانون من الرئيس محمود عباس على إعداد معظم هذه الأنظمة، بعضها في نسخته الأولية، وبعضها تم التوافق عليه وتقديمه لمجلس الوزراء من أجل اعتماده، وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- نظام جمعيات مستخدمي المياه الزراعية مقدَّم إلى مجلس الوزراء، وهو في مرحلة النقاش النهائي.
- نظام مرافق المياه الإقليمية في نسخته الأولية. نظام التراخيص الذي يشمل، أيضاً، جميع التراخيص التشغيلية لجهاز مجلس تنظيم قطاع المياه، لأنه سيكون هناك جزء من رسوم التراخيص على مشغلي مقدمي الخدمات حتى يقوم مجلس التنظيم بتنفيذ مهامه في مراقبة تنفيذ هذه السياسات.
- نظام لإشراك القطاع الخاص يتمحور في صيغته الأولية (في هذا السياق سلطة المياه من مهامها خلق بيئة قانونية ومؤسسية مناسبة لإشراك القطاع الخاص)، وهذا النظام سيتم البدء فيه والتشاور مع جميع الشركاء بعد الانتهاء من الدراسة، التي يتم العمل فيها من خلال الشراكة الدولية للمياه بتحديد أسباب عدم إشراك القطاع الخاص، أو تحديد الآليات اللازمة للتغلب على التحديات التي تواجه إشراك القطاع الخاص في قطاع المياه.

الموضوع الفرعي الثالث: ما هي قدرات المشغلين المطلوبة من وجهة النظر الفنية والإدارية؟

قدم السيد عبد الكريم أسعد رئيس مجلس تنظيم قطاع المياه مداخلته حيث جاءت كالتالي:

ما هي الكفاءات والمؤهلات والقدرات المطلوبة من مقدمي الخدمات في فلسطين من منظور فني وإداري لكي يتم حصول تنسيق وتساوق وانسجام مع خطة إصلاح المياه؟

لمعرفة كيف يمكن لمؤسسات المياه أن تتساوق مع خطة الإصلاح، هناك حاجة للتذكير بالوضع الذي أدى واستلزم وجود خطة الإصلاح:

- أكثر من 70% من مقدمي الخدمة ينقصهم التنظيم المناسب، أو لا توجد لديهم استراتيجيات أو خطط أو برامج إدارية.
- أكثر من 80% من دون آليات مناسبة لاتخاذ القرار.
- أكثر من 90% من دون سياسات أو إجراءات عمل مكتوبة.
- أكثر من 70% من دون قياس أداء، والتقارير التي يُصدرونها غير مناسبة وغير دقيقة.
- أكثر من 70% لا يُراعون ولا يُطبقون أُسس الحوكمة الصالحة.
- أكثر من 60% لا يُقدمون أي حوافز للعاملين، وبيئة العمل لديهم غير مناسبة، ومواردهم غير كافية، والمستهلك لديهم لا يتمتع بحق الوصول إلى أي معلومة تتعلق به أو تتعلق بالمؤسسة.
- غالبية مقدمي الخدمات لا يوجد فصل في حساباتهم (الخاصة بالمياه) عن حسابات البلدية، ولا يمكنهم حساب تكاليف خدماتهم بدقة، بسبب تطبيقهم النظام النقدي بدل تطبيق النظام القائم على الاستحقاق (Accrual based Accounting).

باختصار، من الممكن القول إن بيئة التمكين (Enabling Environment) كانت مفقودة، فكل قطاع المياه يخضع لبيئة سياسية غير مناسبة، خصوصاً في ظل وجود الاحتلال والسيطرة على المصادر، واتخاذ إجراءات بالتقنين.

وفي مجال الحوكمة، لم تكن الأنظمة والتشريعات مناسبة، والآن بدأت الأمور تسير في وضعٍ أفضل من ذي قبل.

الهيكلية في قطاع المياه غير سليمة، حيث يوجد تضارب في الاختصاصات والصلاحيات، ولم يكن هناك تجانس في الأداء، الأمر الذي انعكس سلباً على النزاهة بشكل عام، إذ أصبحت مفقودة على كل المستويات، خاصة في عملية اتخاذ القرار، وكانت ذاتية شخصية لا تعكس الهدف الوطني، بل تعكس رغبات وسياسات وأفراداً وتوجهات وفائدة فردية ومصالح ذاتية.

بناء على ما ذُكر، كانت هناك حاجة ملحة لخطة إصلاح استمرت خمس سنوات، الهدف منها إيجاد المفقود، وهو البيئة الممكنة، لكي تعمل كل مؤسسات القطاع من دون تصادم أو اشتباك أو تنافس مع الجهات الأُخرى.

ونشأ عن عملية الإصلاح قانون مياه جديد قَسَّمَ وفَصَّلَ الأدوار، وحدّد المهام من خلال هيكلية واضحة لا تضارُبَ فيها في الصلاحيات، حيث أُنيطت مهام تحديد السياسات والاستراتيجيات بسلطة المياه، ومهام مراقبة مزودي الخدمة بمجلس تنظيم قطاع المياه، فيما أُنيطت مهام تزويد المياه بالجملة بالشركة العامة المملوكة ملكيةً تامةً للدولة، وجارٍ إنشاؤها.

أما مهام تقديم خدمات تزويد المياه مباشرةً للمواطنين، فقد أُنيطت بمرافق المياه الإقليمية ودوائر البلدية ومُزودي الخدمة الآخرين.

ولتعظيم الفائدة من عملية الإصلاح الطويلة والمُكلفة، برز سؤال كبير، هو:

ماهي القدرات والكفاءات الواجب توفرها لدى مزودي الخدمة لحل المشكلة السابقة والسلبيات التي طُرحت؟ كيف يمكن لمقدمي الخدمة تجهيز أنفسهم والاستعداد لمرحلة السياسات والاستراتيجيات ووجود منظم للقطاع عمله التأكد من تطبيق هذه السياسات والاستراتيجيات؟

لا يوجد شك في وجود صعوبة في هذا الدور، وجزءٌ من المتطلبات والكفاءات سهلٌ تحقيقه، والجزء الآخر يحتاج إلى وقت وجهد ومال.

- **في المجال الإداري:** على مقدمي الخدمة فهم قانون المياه والأنظمة الصادرة بمقتضاه: نظام التعرفة، ونظام التراخيص، ونظام الحوافز، والانسجام مع كل هذه الأنظمة.

- فهم الهيكلية الجديدة للقطاع، خاصة دور مجلس تنظيم قطاع المياه وصلاحياته.

- التعاون مع سلطة المياه في نشاطها بتجميع مقدمي خدمة المياه في مناطق إقليمية، وفق الأُسس والنسب التي يحددها مجلس تنظيم قطاع المياه في مساهمات الهيئات المحلية في الجمعيات العمومية، وهذه المهمة في القانون مطلوبة من مجلس تنظيم القطاع.

- على مقدمي الخدمة تقديم طلبات ترخيص لمجلس تنظيم قطاع المياه بالتاريخ الذي سيحدده المجلس للحصول على الرخصة المؤقتة، التي ستُسلَّم لكل مقدم خدمة خلال العام 2015، ويُسمَح له بموجب هذه الرخصة بتقديم الخدمة للمواطنين وفق شروطٍ وأُسسٍ يجب أن يعمل على توفيرها خلال مدة ستة أشهر إلى سنة من أجل الحصول على الرخصة الدائمة (توجد شروط ومتطلبات للترخيص الدائم جارٍ إصدارها).

- على مقدمي الخدمات الوفاء بشروط الرخصة الأُولى (لمدة سنة واحدة من دون رسوم)، وتقديم البيانات المطلوبة لإعداد الرخصة، وتسديد رسوم الرخصة في السنة الثانية، إضافة إلى رسوم الخدمات.

- على مقدمي الخدمات الفهم والإدراك بأن مجلس تنظيم قطاع المياه أُنشئ لضمان جودة أداء الخدمة للمواطنين، ولقياس هذا الأداء وفحص مدى انسجامه مع المعايير المطلوبة، إضافة إلى المصادقة على أسعار المياه والخدمات، وتحقيق التوازن لتحقيق حاجة المواطن لمياه جيدة صالحة للشرب، وحاجة المؤسسة للاستدامة.

- على مقدمي الخدمات تشكيل لجنة داخلية لجمع البيانات الخاصة بمؤشرات الأداء بأنواعها (فيما يتعلق بجودة الخدمة للمستهلك، وتشغيلية، ومالية)، وتتشكل هذه اللجان لإعداد المؤشرات، وسيتم بناء قدراتها، وسيعمل مجلس تنظيم قطاع المياه، بالتعاون مع الجهات العاملة في القطاع ومع الممولين، ليكون هناك تدريب للعاملين في هذه اللجان للحصول على المعلومات الصحيحة، ولتقليل مدى الشك في البيانات أو الموثوقية في السجلات.

- على مقدمي الخدمات تطبيق نظام المحاسبة وفق مبدأ الاستحقاق الكامل أو المعدل والإقلاع عن النظام النقدي.

- على مقدمي الخدمات فصل الحسابات. الحسابات الموجودة حالياً مختلطة، البلديات تعتبر الإيرادات المحققة من بيع المياه هي عملية جني إيرادات للبلدية لاستخدامها في المشاريع البلدية، كالإنارة وتعبيد الطرق، ما يسبب تراجعاً لأقسام المياه، حيث إن الإيراد الذي تجمعه لا يستخدم في رفع كفاءة الخدمة المقدمة. وحسابات البلدية موحدة في البنوك، ويجب فصلها، وقد حاول وزير الحكم المحلي منذ أكثر من خمس سنوات إحداث هذا الفصل (قبل خطة الإصلاح، ولم تستجِب بلديات كثيرة لذلك).

- في المجال الفني: على مقدمي الخدمات استحداث وحدة فحص نوعية المياه، وحصر الموجودات الثابتة، خاصة شبكات التوزيع وأماكن وجودها وقيمتها عند الشراء وحالتها وكامل التفاصيل الأُخرى المتعلقة بها.

- على مقدمي الخدمات فصل مستودع المياه عن مستودع البلدية، وتخصيص موظفين وآليات للعمل في قطاع المياه والصرف الصحي منفصلين بالكامل عن موظفي البلدية.

- على مقدمي الخدمات تعظيم دور اتحاد مقدمي الخدمات في بناء قدرات المزودين، وفي تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين الأعضاء: توجد مؤسسات حققت نتائج ممتازة في الجباية، وكذلك نتائج ممتازة في جودة المياه والفاقد، ويمكن الاستفادة من الممارسات والتجارب الناجحة.

وفي النهاية، هناك قانون جيد ومتوازن ركَّز على مفاهيم تتعلق بمفاهيم الحكم الرشيد وجودة الخدمة والاهتمام بالمواطن كمستهلك، لذلك فالجميع مطالَب، كلٌّ من موقعه، بتفعيل القانون وتطبيقه.

الموضوع الفرعي الرابع: ما هو الدور الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص في إدارة المياه؟

قدم الدكتور سميح العبد مستشار صندوق الاستثمار الفلسطيني مداخلته والتي كانت كالتالي:

من التحديات التي تواجهها المؤسسات المسؤولة عن قطاع المياه تخصيص المياه بين القطاع المنزلي الخاص بالبلديات وغيره من القطاعات؛ بمعنى تحويله إلى القطاعات الأُخرى ذات القيمة المضافة المرتفعة، كقطاع الصناعة والسياحة والخدمات. أين يقع الخط الفاصل بين استخدام المياه المنزلي والاستخدام التجاري؟ ماهو الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في حوكمة قطاع المياه؟

هناك أهمية للقطاع الخاص، بالنسبة لقطاع المياه أهميته لا تكمن في تحديد موقع المصدر والتوزيع فقط، وإنما تتعداه إلى القطاعات الأُخرى التي من الممكن التفكير بها، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياحية أو بيئية، وواضح أثره في القطاعات الاقتصادية، وبالذات قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والسكن، وبالتالي هناك علاقة مباشرة بين قطاع المياه والقطاع الخاص، فالقطاع الخاص هو الذي يقوم إجمالاً فيما يتعلق بالزراعة أو الصناعة أو السياحة أو غيرها، وأغلب شركات القطاع الخاص التي تتعامل في هذا الموضوع، وبالتالي تكون المياه مهمة للغاية لعملية التنمية المستدامة.

والهدف الذي يسعى الجميع إليه هو تنظيم قطاع المياه بشكل أفضل، ومن الجدير ذكره أن بدء عمر السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994، وصدور قرار بقانون من مجلس الوزراء في العام 2014، بهدف تنظيم هذه العلاقة، يبينان أن البدء في تنظيم العلاقة بين شركاء قطاع المياه جاء متأخراً كثيراً.

لكن هناك ضرورة لتحديد مسؤوليات القطاع الخاص بناءً على قوانين وأنظمة وتشريعات، لمعرفة وضع القطاع الخاص في قطاع المياه، ولتمكين تقديم المساعدة اللازمة في مجالات مختلفة، مثل: الإنتاج والزراعة والصناعة والسياحة، أو إعطاء الناس المياه الكافية.

الوضع القانوني للقطاع الخاص في قطاع المياه بالذات مختلفٌ تماماً عن أيٍّ من القوانين في الموارد الطبيعية الأُخرى، الحجارة مثلاً لها عدة أنظمة، ويعمل في هذا القطاع كثيرون. وللمياه أهمية خصوصية، تحديداً إذا ارتبطت بالتنمية المستدامة والقطاعات المختلفة المذكورة آنفاً، حيث يجب أن تكون هناك أنظمة وتعليمات وإرشادات واضحة المعالم حتى يستطيع القطاع الخاص أن يعرف ما هو دوره فيها، ويقدر على التعامل معها.

تحديداً مع التطور الحاصل حالياً، أصبحت هناك حاجة ماسة للتوفير في المياه النقية، فتبين أن هناك احتياجاً لاستخدام المياه العادمة بعد معالجتها (لها دور في مختلف القطاعات: الزراعة والصناعة). من يقوم بهذه العملية إجمالاً في معظم دول العالم هو القطاع الخاص، بوجود الأنظمة والتشريعات والقوانين التي تُنشئ

العلاقة وتُنظمّها وتحفز القطاع الخاص ليكون المصدر الممول، وليساعد في تنفيذ هذه الاحتياجات اللازمة.

وأصبحت هناك شركات عالمية لتنقية المياه وللتقليل من الفاقد (تسريب المياه)، وحسب الإحصاءات التي طُرحت فهي عالية، وفي حال اعتماد الكفاءة (efficiency) يجب تحسينها لتشجيع القطاع الخاص على الدخول بهدف تطوير قطاع المياه وخدمة الناس، وخدمة البيئة، وخدمة عملية التنمية المستدامة التي هي الهدف الأساسي.

القوانين المعدة فيها مهام سلطة المياه للعمل مع الجهات ذات العلاقة على خلق بيئة استثمارية مستقرة ومناسبة، لتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع المياه، وإجراء التعديلات المؤسسية والتنظيمية والاقتصادية اللازمة لتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص وفقاً لنظام يصدر لهذه الغاية، وهناك حاجة لوجود ما يشجع دخول القطاع الخاص في شراكات خاصة بشكل مباشر وواضح المعالم، مثل التحلية، يقوم بها القطاع الخاص ضمن حوكمة واضحة المعالم، كما يقوم القطاع الخاص برفع الكفاءة والتقليل من الفاقد (شركات خاصة) ضمن تعرفة مقبولة، وتكون هناك فائدة مقبولة لكل الأطراف، وفي المقابل يجب أن يكون هناك حافز، وكل ذلك من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة التي يجري الحديث عنها، خاصة بعد توضيح معالم الشراكة بين القطاعين.

الموضوع الفرعي الخامس: ما هي الاستراتيجية التي تحتاج الحكومة إلى اعتمادها لسد الثغرات واسترداد التكاليف؟

قدم السيد مجاهد سلامة وكيل وزارة المالية مداخلته والتي كانت كالتالي:

هناك مصادر مياه مختلفة توزَّع على المواطنين: هناك آبار، وينابيع، وبلديات تشتري من القطرية، وأسعار مختلفة للمياه، بعض البلديات يبيع بأسعار مخفضة، والبعض الآخر يبيع بأسعار مرتفعة، البعض لديه جباية، والبعض الآخر لا توجد لديه جباية، هناك فجوة حقيقية بين التكلفة والأسعار الحقيقية التي تُباع بها المياه، بين ما يُجبَى وما لا يُجبَى.

كحكومة هل هناك آليات لجسر هذه الفجوة بين التكلفة لإنتاج المياه وأسعار البيع؟ ماهي الآليات عند الحكومة للأخذ بعين الاعتبار التكلفة على القطاع الخاص: الصناعي والزراعي والتجاري، وما بين الحالات الفقيرة والمهمشة في المجتمع الفلسطيني؟ ما هي الاستراتيجية التي تحتاج الحكومة إلى اعتمادها لسد الثغرات واسترداد التكاليف؟

إن مجلس تنظيم قطاع المياه، وسلطة المياه الفلسطينية، وشركة المياه الوطنية، هي جميعاً الحلقة التي تهدف بالأساس إلى إيصال كمية المياه بأحسن جودة وأقل تكلفة، وهذا يتطلب دوراً من الحكومة ومن المؤسسات الثلاث، وهناك عبء يقع على عاتق المواطن الفلسطيني وعلى الجهات الموزعة للمياه في فلسطين.

بالنسبة للجانب المالي، توجد أرقام قد تساهم في توضيح حجم المشكلة في قطاعي الكهرباء والمياه، التي تؤثر على الحكومة كخزينة، وعلى الجودة والكمية التي تصل إلى المواطن، منذ 2003 حتى تاريخه جرى اقتطاع ما يقارب 1,200,000,000 مليار شيكل لصالح ديون المياه من خزينة السلطة من أموال المقاصة التي تحولها إسرائيل عن قطاع المياه، وهناك فرق بين الفواتير المسددة من البلديات وشركات التوزيع أو مصالح المياه والجهات الموزعة وما تبقى عليها، ويدخل في ثنايا هذا المبلغ مسألة الفاقد.

هذه المسألة تدق ناقوس الخطر، فإلى متى يتم تسديد فواتير هذا الفاقد بالاقتطاع من خزينة السلطة، من دون حساب ولا تدقيق لهذا الموضوع، وعدم التزام كثير من المواطنين بدفع فواتير الكهرباء.

ولأن الإمكانات متواضعة من مصادرنا الخاصة بالمياه والموارد الأُخرى، فإننا نشتري من إسرائيل الجزء الأكبر، والجزء المتبقي نحصل عليه من مصادرنا الارتوازية التي ما نـدَرَ أن تسمح إسرائيل بحفر بئر جديدة ومصادر مياه لاستعمالها، في حين أن إسرائيل ومستوطنيها يستنزفون مصادرنا.

من هنا، كان إقرار الحكومة القوانين، وأنشأت الأجسام الثلاثة الموجودة، وصدر قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة خاصة لمتابعة ومعالجة ديون المياه ضمن الخطة الاستراتيجية للحكومة، تقوم على بحث:

1. كيفية الالتزام من قبل المواطنين والبلديات بكيفية تسديد الفواتير لصالح الجهة المصدرة لها، لتجنب عملية الحصر من الجانب الإسرائيلي لهذا الموضوع.

2. تقنين الفاقد، أي أن الكميات الموجودة يتم فوترتها من الجانب الإسرائيلي، وإذا لم يتم فوترتها للمواطن والجهات الموزعة فسيكون هناك فرق كبير وفاقد له أثر مادي.

3. سوء العدالة في التوزيع بين المواطنين. المواطن له نفس مستوى الدخل في فلسطين في كل المحافظات، فيما هناك تفاوت واضح في سعر كوب الماء بين المحافظات المختلفة، ومن هنا يوجد تشديد على عملية استرداد الفاقد، الذي زاد نسبة دفع المستحقات من الفواتير. هذه المبادئ هي التي خلقت عهوداً من عملية سوء التنظيم الذي كان موجوداً، وتعود إلى عملية المساواة في عملية دعم الناس وتوحيد التعرفة، بغض النظر عن جزئية مساهمة الحكومة، ولكن ليس بالحجم الموجود الذي نتج من خلال الهدر، سواء أكان فاقداً فنياً، أو تقنياً، أو فاقداً من الاستخدام بطرق غير مشروعة كالسرقات وغيرها.

4. أما عن موضوع مصادر المياه المتوفرة لدى إدارة السلطة والحكومة، فيجب أن تتم إعادة النظر في عدالة توزيع هذه المصادر الطبيعية، ليس لجهة محددة أو لمنطقة معينة، بل هي ملك للشعب الفلسطيني، ويجب أن يتم النظر في إعادة التوزيع للمصادر الطبيعية الموجودة في فلسطين.

حوكمة قطاع المياه تكمن في التنسيق الكامل والتشاور والتشارك بين القطاعات الثلاثة: الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

التوصيات:

- في سلطة المياه تمّ منذ عامين إعداد استراتيجية تقليل كمية المياه غير المحاسب عليها، وهي تشمل شقي الفاقد (فني وإداري) بمعدلات عالية، وحتى نتمكن من تقليل الفاقد هناك حاجة لمشاريع مكلفة، مثل تغيير الشبكات والعدادات وإعادة توزيع المياه من خلال دوائر المياه بالبلدية، وبالتالي هناك حاجة إلى تمويل. أما بالنسبة للتعرفة، فإن اختلاف الأسعار من بلدية إلى بلدية، ومن مزود إلى مزود، يعتمد على اختلاف المصادر الذي بدوره يؤثر على اختلاف تكلفة الإنتاج، ومن ثم سعر البيع، وذلك لتغطية التكاليف التشغيلية، لذا يجب أن تكون هناك جهة مسؤولة عن مصدر المياه، وتعمل على توحيد السعر.

- القطاع الخاص قادر من خلال الشراكة على رفع الكفاءة، وتوجد شركات (قطاع خاص) كثيرة لتنفيذ شتى أنواع المشاريع. مؤسسات القطاع تضع سياسات وأنظمة وقوانين، ولا تنفّذ، بل تلجأ إلى القطاع الخاص

للتنفيذ، فمثلاً في عمليات توريد الأنابيب وإنشاء خطوط تقوم مؤسسات القطاع بالإشراف بحيث لا يقوم القطاع الخاص باستغلال المستهلك، لأن الهدف إعطاء المستهلك خدمةً أفضل بتعرفة مناسبة. وهناك حاجة إلى تطبيق عملي، بحيث تكون الفائدة عامة لجميع الأطراف؛ من خلال إيجاد تطبيق للشراكة بين قطاع المياه والقطاع الخاص. من الطبيعي أن كل شخص، مهما كان موقعه، يرغب في تحصيل الأفضل له، ولا يرغب في وجود منافسين (أذرع مختلفة ضمن القطاع الواحد، كما في قطاعي المياه والطاقة)، وتمت الاستشارة في الطاقة البديلة، على سبيل المثال، علماً أن من لديه القدرة على التنفيذ هو القطاع الخاص وليس الحكومي، ولكن هناك ضرورة لوضع التشريعات المناسبة لضمان أن يتم التنفيذ من خلال القطاع الخاص بصورة سليمة تحفظ حقوق الجميع.

- أسعار المياه في فلسطين لا يمكن توحيدها، ولكن فقط يمكن توحيد أُسس التسعير، لأن عناصر التكلفة مختلفة بين المزودين، ولا يوجد تسعير لوحدة الأسعار، وإذا وُجدت، لاختلاف عناصر التكلفة، وبالتالي الإيرادات، هذا شيء مستحيل؛ لوجود مؤسسات وحقوق عاملين، وكلها لها تكاليف.

زوايا المعرض:

ضمن الاحتفال بيوم المياه العالمي، نظمت سلطة المياه الفلسطينية معرضاً لتسليط الضوء على القضايا التي يركز عليها كافة العاملين في قطاع المياه، سواء المؤسسات العاملة كمصالح المياه، أو القطاع الأكاديمي متمثلاً بالجامعات الفلسطينية، أو مؤسسات منظمة الأمم المتحدة واليونيسيف والمنظمات الدولية والمحلية، أو المانحين، بحيث اشتمل على معروضات ومواد تتحدث عن حقائق حول المياه في فلسطين، لا سيما المعاناة الفلسطينية في الحصول على المياه، وقضية المياه العادمة، وغيرهما.

ووجهت سلطة المياه الدعوة إلى عدد من المؤسسات العاملة في القطاع والجامعات والدول المانحة ومصالح المياه لتشارك في فعاليتها للاحتفال بيوم المياه العالمي وللمشاركة في المعرض، وشارك في المعرض من القطاع الأكاديمي كلٌّ من: جامعة القدس وجامعة خضوري وجامعة بيرزيت، حيث ركزت معروضاتهم على المطبوعات والدراسات والأبحاث والملصقات (البوسترات)، وتم من خلال هذه المعروضات إيصال عدة رسائل، والتركيز على قضايا عدة، ومنها ما يتعلق بتعزيز الشراكات لتنفيذ أفضل التكنولوجيات المتاحة لمعالجة المياه، وملصق (بوستر) لتعزيز الشراكات نحو إدارة أفضل للموارد المائية، وآخر لمراقبة نوعية المياه بمجسات إلكترونية، وآخر للجريان السطحي لوادي التين في طولكرم، وأخيراً ما يتعلق باستخدام تقنية النظائر لتقييم هيدرولوجية وادي الأردن.

وشارك في المعرض من الدول المانحة كل من: GIZ, ICRC, USAID, JICA، وقد تم عرض العديد من المطبوعات، التي يشير عدد منها إلى أهم المشاريع التي تم تنفيذها في قطاع المياه والصرف الصحي، كما تم عرض العديد من الأفلام الوثائقية القصيرة، التي تهدف إلى إلقاء الضوء على قضايا المياه في الضفة وغزة.

كما عرضت كل من مصلحة مياه محافظة القدس ومصلحة مياه بلديات الساحل العديد من المطبوعات التوعوية التي تهدف إلى تعزيز مفهوم الحفاظ على المياه وحمايتها من التلوث، مستهدِفةً كافة الفئات، وتم عرض العديد من الأفلام والسبوتات التوعوية بهدف تعزيز سلوك الأطفال وربات المنازل تجاه التعامل مع المياه بحكمةٍ ودراية.

بدورها، عرضت العديد من المؤسسات عدداً من المطبوعات، ومن هذه المؤسسات: منظمة الأمم المتحدة UN، واليونيسف، وشبكة المنظمات البيئية، و EWASH.

وكذلك عرضت سلطة المياه عدداً من المطبوعات والمواد التي تستعرض حقائق حول المياه في فلسطين، لا سيما المعاناة في الحصول على المياه، وقضية المياه العادمة. وتم التركيز على عدة قضايا، منها قانون المياه. كما تم عرض فيلم عن واقع المياه والصرف الصحي، وفيلم وثائقي آخر عن قانون المياه والمؤسسات المنبثقة عنه.

water is food
المياه هي الغذاء
water is health
المياه هي الصحة
water is equality
المياه هي المساواة
water is energy
المياه هي الطاقة
water is industry
المياه هي الصناعة
water is nature
المياه هي الطبيعة
water is urbanization
المياه هي التحضر
water is energy
المياه هي الطاقة
water is industry
المياه هي الصناعة
water is urbanization
المياه هي التحضر
water is equality
المياه هي المساواة
water is food
المياه هي الغذاء
water is health
المياه هي الصحة
water is energy
المياه هي الطاقة
water is nature
المياه هي الطبيعة
water is equality
المياه هي المساواة

بدعم من

التعاون
الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Implemented by
giz
Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH

unicef

UN
DP
Empowered lives.
Resilient nations

سلطة المياه الفلسطينية

الضفة الغربية

الإرسال، المصايف، شارع كمال ناصر
صندوق بريد 2174
رام الله - فلسطين

+970-2-2987665

+970-2-2987336

قطاع غزة

الرمال، شارع الوحدة
غزة - فلسطين

+970-8-2833609

+970-8-2826630

www.pwa.ps